

السنة كلها تشرّيع

الأستاذ الدكتور
موسى شاهين لاشين
الخبير الأول بمركز بحوث السنة والسيرة
جامعة قطر

التقى فارسان، فكانت بينهما لوحة معلقة، بيضاء من جهة أحدهما، سوداء من جهة الآخر، قال الأول ما أجل هذه اللوحة البيضاء، قال الثاني: إنها سوداء، وتجادلا حتى كادا يقتتلان، وأدركهما فارس ثالث، يعلم حقيقة اللوحة، فقال لهما: لا عليكما. تبادلوا المواقع. فتبادلا، فوجد كل منهما أن صاحبه كان على صواب.

وهكذا كثير من الخلافات بين الباحثين، تنشأ من عدم التلاقي على اصطلاح واحد أو عدم تحديدهم لموطن البحث، فيحكم كل منهم على شيء غير ما يحكم عليه الآخر وقد تكون عبارة الحكم غير دقيقة، كأن يعمم الحكم ويريد به خاصاً، أو يخصص ويريد العموم، ولو حرر المراد ربما بطل الإيراد.

وموضوعنا (السنة والتشريع - أو السنة التشريعية وغير تشريعية - أو السنة كلها تشريع) موضوع أثير في هذه الأيام، وعالجه المتخصص وغير المتخصص، وكتبت فيه كتابات سطحية، وكتابات علمية. والتبس فيه الحق بالباطل، وكثر فيه اللغو، ونصبت حوله الشبهات، حتى كادت الحقيقة العلمية تختفى وراء الظلال.

ولو حرر المراد لانقشع الكثير من السحب، وربما تم الاتفاق بين المختلفين إذا صلح القصد وخلصت النيات.

القضية مكونة من كلمتين: السنة والتشريع.

والسنة في اللغة الطريقة مطلقاً، حسنة أو سيئة، وفي التنزيل ﴿وَمَنْعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ﴾ (١).

قال الزجاج: سنة الأولين أنهم عاينوا العذاب، فقال المشركون: ﴿اللَّهِمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ فَامْطَرْ عَلَيْنَا جِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ (٢).

وفي الحديث (من سنَّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سنَّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها). (٣)

وكل من ابتدأ أمراً عمل به قوم بعده قيل: هو الذي سنه.

وفي حديث المجوس (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) (٤) أى خذوهم وعاملوهم على طريقة أهل الكتاب واقبلوا منهم الجزية. (٥)

والسنة عند الفقهاء تعدل المندوب والمستحب، فهي حكم شرعى للفعل المطلوب

طلبا غير جازم، يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه، فيقال مثلا: ركعتان قبل صلاة الصبح سنة، وركعتا تحية المسجد سنة، وهذا المعنى هو المراد من قول ابن عباس (ليس بسنة) فيما رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي الطفيل. قال: قلت لابن عباس: يزعم قومك أن رسول الله (ﷺ) رمل بالبيت، وأن ذلك سنة؟ فقال: صدقوا، وكذبوا. قلت: ما صدقوا؟ وما كذبوا؟ قال: صدقوا. رمل رسول الله (ﷺ) بالبيت، وكذبوا. ليس بسنة. إن قریشا قالت زمن الحديبية: دعوا محمدا وأصحابه حتى يموتوا موت النغف (النغف بفتح النون والغين دود يكون في أنوف الإبل والغنم) فلما صالحوه على أن يقدموا من العام المقبل، وقيموا بمكة ثلاثة أيام، فقدم رسول الله (ﷺ) والمشركون من قبل قميقعان فقال رسول الله (ﷺ) لأصحابه: (ارملوا بالبيت ثلاثة) (الرمل المشى بسرعة مع تقارب الخطأ، أشبه بالهرولة) وليس بسنة. قلت: يزعم قومك أنه طاف بين الصفا والمروة على بعير؟ وأن ذلك سنة؟ فقال: صدقوا، وكذبوا، فقلت: وما صدقوا؟ وما كذبوا؟ فقال: صدقوا قد طاف بين الصفا والمروة على بعير، وكذبوا ليس بسنة، كانوا لا يدفعون عن رسول الله ولا يصرفون عنه، فطاف على بعير، ليسمعوا كلامه، ولا تناله أيديهم. قلت: يزعم قومك أن رسول الله (ﷺ) سعى بين الصفا والمروة، وأن ذلك سنة؟ قال: صدقوا.. الحديث. (٦)

فابن عباس أراد بالسنة ما هو مطلوب شرعا يثاب فاعله، فنفي أن يكون الرمل في الطواف سنة ملزمة مطلوبة يثاب عليه، وهو رأى لابن عباس، وعلى خلافه جمهور الفقهاء، إذ يرون أنه مستحب، لحديث ابن عمر الذي رواه البخاري ومسلم.

والمقصود هنا أن ابن عباس استعمل لفظ السنة في المطلوب شرعاً، ولم يرد به السنة عند الأصوليين والمحدثين [أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وتقريراته] فأثبت فعل النبي (ﷺ) ونفي أنه سنة، فمن شاء رمل، ومن شاء لم يرمل.

والسنة عند الأصوليين [أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وتقريراته] والمحدثون يزيّدون على هذه [وصفاته الخلقية والخلقية] فهي عندهم تساوى الحديث المرفوع.

أما لفظ التشريع فهو الحكم الشرعي لكل فعل من أفعال المكلفين، سواء أكان الحكم هو الوجوب أم الحرمة أم الندب أم الكراهة أم الإباحة.

ولا شبهة في أن الحرمة والوجوب والكراهة والندب حكم شرعي، إنما قد توجد

شبهة عند البعض في أن الإباحة حكم شرعى ، والدارس لأصول الفقه يعلم من أئمته أن الإباحة حكم شرعى .

فالآمدى يعرف المباح بأنه ما دل الدليل السمعى على خطاب الشارع بالتخير فيه بين الفعل والترك من غير بدل .^(٧)

والفخر الرازي يقول : القسم الثاني للإباحة ، وثبت بطرق ثلاثة : (١) أن يقول الشارع : إن شئتم فافعلوا ، وإن شئتم فاتركوا (٢) أن تدل أخبار الشرع على أنه لا حرج فى الفعل والترك (٣) أن لا يتكلم الشرع فيه ألبة ، ولكن انعقد الإجماع مع ذلك أن ما لم يرد فيه طلب فعل ولا طلب ترك فالمكلف فيه غير .

فالإباحة لا تتحقق إلا على أحد هذه الوجوه الثلاثة المذكورة ، وفي جميعها خطاب الشرع دل عليها ، فكانت الإباحة من الشرع .^(٨)

والإمام الجوينى يقول : المباح ما خير الشارع فيه بين الفعل والترك من غير اقتضاء ولا زجر ، ولا حكم على العقل قبل ورود الشرع ، بناء على أن الأحكام هي الشرائع بأعيانها ، وقد افترقت المعتزلة ، فذهب بعضهم إلى أن ما لا يعين العقل فيه قبحا ولا حسنا فهو على الحظر قبل ورود الشرع ، وذهب آخرون إلى أنه على الإباحة .^(٩)

والشاطبى يقول : المقصد الشرعى من وضع الشريعة إخراج المكلف من داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا ، كما هو عبد لله اضطرارا ، وإذا كان كذلك لم يصح لأحد أن يدعى على الشريعة أنها وضعت على مقتضى تشهى العباد وأغراضهم ، إذ لا تخلو أحكام الشرع من الخمسة [إما الوجوب أو التحريم أو الندب أو الكراهة أو الإباحة] .

أما لوجوب والتحريم فظاهر مصادمتها لمقتضى الاسترسال الداخلى تحت الاختيار ، إذ يقال له : افعل كذا . كان لك فيه غرض أم لا ، ولا تفعل كذا . كان لك فيه غرض أم لا . . وأما بقية الأقسام - وإن كان ظاهرها الدخول تحت اختيار المكلف - فإنها دخلت بإدخال الشارع لها تحت اختياره ، فهي راجعة إلى إخراجها عن اختياره ، ألا ترى أن المباح قد يكون له فيه اختيار وغرض ؟ وقد لا يكون ؟ فكم من صاحب هوى يود لو كان المباح الفلانى ممنوعا ، حتى إنه لو وكل إليه مثلا تشريعه لحرمه . كما يطرأ للمتنازعين فى حق فسبحان الذى أنزل فى كتابه ﴿ وَلِاتَّبِعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾^(١٠) .

فإذن إباحة المباح مثلاً لا توجب دخوله بإطلاق تحت اختيار المكلف إلا من حيث كان قضاء الشارع ، وإذ ذاك يكون اختياره تابعا لوضع الشارع وغرضه ، مأخوذاً من تحت الإذن الشرعي . (١١)

فالإباحة على ما سبق حكم شرعي ، نقل الأمدى اتفاق المسلمين على ذلك ، وبين أنه لم يخالف في ذلك إلا بعض المعتزلة . (١٢)

وموضوعنا أخص من ذلك الحكم العام ، موضوعنا : هل فعل النبي (ﷺ) أو قوله أو تقريره لفعل من الأفعال يعطى حكماً شرعياً؟ أقل ما يقال عنه : إنه رفع الحرج عن فعله؟ أو لا يعطى هذا الحكم؟ .

أكل (ﷺ) القثاء بالرطب (١٣) ، هل يفيد هذا إباحة أكل القثاء بالرطب أو لا يفيد؟ هل يفيد هذا جواز الجمع بين لونين من الطعام أو لا يميز؟ لو سألنا المخالف : ما الحكم الشرعي لأكل القثاء بالرطب؟ هل هو حلال جائز؟ أو حرام ممنوع؟ ماذا يقول؟ لا مناص له من أن يقول : حلال جائز ، فإذا قلنا له : ما دليلك؟ قال : فعله النبي (ﷺ) .

وإذا سألنا المخالف : ما الذي يدل عليه فعل الرسول (ﷺ) لفعل من الأفعال؟ لا مناص له من أن يقول : يدل على مطلق الإذن الذي يشمل الوجوب والندب والإباحة مالم يوجد دليل على تعيين واحد منها . إلى هذا ذهب جمهور الأصوليين ، وقال بعضهم : يفيد الوجوب إلا إذا وجدت قرينة مانعة من الوجوب ، وقال بعضهم : يفيد الاستحباب إلا إذا وجدت قرينة معينة لغيره .

قال إمام الحرمين : الأفعال الجبلية التي لا يخلو ذو الروح عن جميعها كالسكون والحركة والقيام والقعود وماضاهاها من تغاير أطوار الناس لا استمساك بها من فعل الرسول (ﷺ) [أي لا التزام بالافتداء بها وجوباً أو استحباباً] أما ما عداها مما يقع في سياق القرب فقد ذهبت طوائف من المعتزلة إلى أن فعله (ﷺ) محمول على الوجوب ويتعين اتباعه فيه ، وذهب ذاهبون إلى أن فعله لا يدل على الوجوب ، ولكنه محمول على الاستحباب ، وفي كلام الشافعي ما يدل على ذلك ، وذهب الواقفون إلى الوقف .

ثم قال : من ادعى أن الفعل بعينه يقتضى الاستحباب فهو زلل ، ومن ادعى أنه لا يتأسى بفعل المصطفى (ﷺ) فيما ثبت قصد القرب فيه فقد أبعد .

ثم قال : وأما فعله المرسل ، الذي لا يظهر وقوعه منه على قصد القرب [وهو

موضوع بحثنا] فقد ذهب طوائف من حشوية الفقهاء إلى أنه محمول على الوجوب، عزى ذلك إلى ابن سريج، أما الواقفية فيطردون مذهبهم في الوقف، وأما أصحاب النذب فقد يصيرون إليه، وهو ردىء مزيف.

ثم قال: فالمختار إذن أن فعله (ﷺ) لا يدل بعينه، ولكن يثبت عندنا وجوب حمله على نفى الحرج فيه عن الأمة، ومستند هذا الاختيار إلى علمنا أن أصحاب رسول الله (ﷺ) لو اختلفوا في حظر أو إباحة فنقل الناقل في موضع اختلافهم فعلاً عن المصطفى (ﷺ) لفهموا منه أنه لا حرج على الأمة في فعله، وجاحد هذا جاهل بمسالك النقل فضلاً عن المعنى واللفظ^(١٤) ثم قال: والذي ذهب إليه جماهير الأصوليين أن رسول الله (ﷺ) إذا رأى مكلفاً يفعل فعلاً، أو يقول قولاً، فقرر عليه، ولم ينكر عليه كان ذلك شرعاً منه في رفع الحرج فيما رآه^(١٥) وقال الشاطبي: جمهور الأصوليين يرون أن الفعل من الرسول (ﷺ) يدل على مطلق الإذن الذي يشمل الوجوب والنذب والإباحة، ما لم يوجد دليل على تعيين واحد منها، وكون الفعل صادراً عن الرسول عليه الصلاة والسلام بوصفه بشراً كالأكل والشرب والنوم وغير ذلك من الأمور الجبلية قرينة على أن الفعل يفيد الإباحة، لا الوجوب ولا النذب. ^(١٦)

هذه النصوص سقناها لتحديد المراد من قضيتنا [السنة كلها تشريع] وقد بينا أن المراد من السنة أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وتقريراته، وأن المراد من التشريع إثبات حكم شرعي، ولو الإباحة، فأصبح المدلول: أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وتقريراته كلها تثبت حكماً شرعياً.

يؤكد هذا المعنى الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فيقول: كل ما قاله (ﷺ) بعد النبوة، وأقر عليه، ولم ينسخ، فهو تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحريم والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب، فإنه يتضمن إباحة الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعاً لاستحبابه، والمقصود أن جميع أقواله يستفاد منها شرع. ^(١٧)

ويصرح بهذه القضية بوضوح عمدة المحققين الأصوليين الأستاذ الدكتور عبدالغني عبدالخالق^(١٨) إذ يقول - رحمه الله تعالى - فكل ما تلفظ به رسول الله (ﷺ) - ما عدا القرآن - أو ظهر منه، من ابتداء رسالته إلى نهاية حياته، فهو من سنته، سواء أثبت حكماً

عاماً لسائر أفراد الأمة - وهذا هو الأصل - أم أثبت حكماً خاصاً به (ﷺ)، أو خاصاً ببعض أصحابه - رضى الله عنهم - وسواء أكان فعله (ﷺ) جبلياً أم كان غير جبلي، فما من قول أو فعل يصدر عنه (ﷺ) إلا ويثبت حكماً شرعياً، يجب اعتقاد ثبوته، بقطع النظر عن كونه إيجاباً أو ندباً أو تحريماً أو كراهة أو إباحة، وبقطع النظر أيضاً عن كونه عاماً لجميع الأمة، أو خاصاً ببعض، كائناً من كان ذلك البعض، وبقطع النظر كذلك عن كونه متعلقاً بفعل طبيعي جبلي أو بغيره من سائر الأفعال الاختيارية المختلفة. (١٩)

هذه القضية [السنة كلها تشريع] لم يخالف فيها أحد من علماء المسلمين في أربعة عشر قرناً مضت، ولم نسمع ولم نعلم أن واحداً من علماء المسلمين قسم السنة [أى الحديث] إلى تشريع وإلى غير تشريع، حتى كان النصف الثاني من القرن الخامس عشر الهجري، فكان أول من قسم السنة إلى تشريع وإلى غير تشريع فضيلة المرحوم الشيخ محمود شلتوت في كتابه: الإسلام عقيدة وشريعة.

ويقول الدكتور يوسف القرضاوى: وعن الشيخ شلتوت أخذ الكثير من المعاصرين فيما كتبه عن السنة وتقسيمها إلى تشريعية وغير تشريعية. (٢٠)

والتحقيق أن الذين ساروا في ركاب الشيخ شلتوت ليسوا كثيرين، فهم حتى اليوم لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، وسنعرض آراءهم وشبههم، ثم نناقشها مناقشة موضوعية علمية إن شاء الله.

ماذا يقول فضيلة الشيخ محمود شلتوت؟ يقول:

ما ورد عن النبى (ﷺ)، ودُوِّن في كتب الحديث من أقواله وأفعاله وتقريراته على أقسام: .

أحدها: ما سبيله سبيل الحاجة البشرية، كالأكل والشرب والنوم والمشي والتزاور والمصالحة بين شخصين بالطرق العرفية والشفاعة والمساومة في البيع والشراء.

ثانيها: ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية، كالذي ورد في شئون الزراعة والطب وطول اللباس وقصره.

ثالثها: ما سبيله التدبير الإنساني أخذاً من الظروف الخاصة، كتوزيع الجيوش على

المواقع الحربية، وتنظيم الصفوف في الموقعة الواحدة، والكمون والفر، واختيار أماكن النزول، وما إلى ذلك مما يعتمد على وحى الظروف والدربة الخاصة.

وكل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعاً يتعلق به طلب الفعل والترك، وإنما هو من الشئون البشرية التي ليس مسلك الرسول فيها تشريعاً ولا مصدر تشريع^(٢١) ثم يقول:

ومن هنا نجد أن كثيراً مما نقل عنه صور بأنه شرع أو دين أو سنة أو مندوب، وهو لم يكن في الحقيقة صادراً على وجه التشريع أصلاً، وقد كثر ذلك في الأفعال الصادرة عنه بصفته البشرية، أو بصفة العادة والتجارب^(٢٢).

فالشيخ شلتوت ينفي التشريع بأحكامه الأربعة [الوجوب والندب والحرمة والكرهية] عن جميع أقواله وأفعاله وتقريراته (ﷺ) الواردة في هذه الأمور الثلاثة، إذ يقول [وكل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعاً يتعلق به طلب الفعل والترك].

وينفي تشريع حكم الإباحة في هذه الأمور الثلاثة، إذ يقول [وإنما هو - أى ما نقل - من الشئون البشرية التي ليس مسلك الرسول فيها تشريعاً ولا مصدر تشريع].

وأبرز ما في هذه الأمور الثلاثة، وأكثرها وروداً ما سبيله سبيل الحاجة البشرية وأبرز هذا النوع ما يتعلق بالأكل والشرب، ولهذا سنكتفي بالرد عليه بشأنها.

يقول الله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الْطَيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾^(٢٣).

ويقول (ﷺ) لعدى بن حاتم: (إذا أرسلت كلبك وسميت فكل، قال عدى: فإن أكل؟ قال: فلا تأكل، فإنه لم يمسك عليك، إنما أمسك على نفسه. قال عدى: أرسل كلبى فأجد معه كلباً آخر؟ قال: لا تأكل. فإنك إنما سميت على كلبك، ولم تسم على الآخر).^(٢٤)

فهل قول الرسول (ﷺ) هذا ليس تشريعاً؟ وليس بياناً للناس ما أنزل إليهم؟ وليس تحريماً ولا تحليلاً؟ ويقول الله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾^(٢٥) ويقول (ﷺ) عن البحر (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)^(٢٦) فمن الذي أحل السمك الميت؟ أليس رسول الله (ﷺ)؟

ويقول القرآن الكريم في وصف النبي (ﷺ) ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ (٢٧) فكيف ينفي عنه (ﷺ) تشريع الحل والحرمة في المأكول والمشروب؟ ونسوق هنا بعض آداب الأكل والشرب الواردة في الصحيح وبعضها واجب، وبعضها مندوب، وبعضها محرم، وبعضها مكروه، ليتبين الخطأ الواضح في نفى التشريع عنها.

عن عمر بن أبي سلمة - رضى الله عنه - قال : كنت غلاما في حجر رسول الله (ﷺ) ، وكانت يدي تطيش في الصحيفة ، فقال رسول الله (ﷺ) : يا غلام . سم الله وكل بيمينك ، وكل مما يليك . (٢٨)

وفي ذم الشره والتنفير من الجشع في الأكل يقول (ﷺ) (المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء) . (٢٩)

ويقول (ﷺ) (إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه - فإن لم يجلسه معه - فليناوله أكلة أو أكلتين ، أو لقمة أو لقتين ، فإنه ولي حره وعلاجه) . (٣٠)

ونهى رسول الله (ﷺ) عن الكرع ، وهو الشرب متكئا على الإناء وتناول الشراب بالفم ، كما تشرب البهائم ، فعن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : مررنا على بركة فجعلنا نكرع فيها ، فقال رسول الله (ﷺ) : لا تكرعوا ، ولكن اغسلوا أيديكم ، ثم اشربوا بها) . (٣١)

ونهى (ﷺ) عن اختناث الأسقية (٣٢) أي الشرب من فم الإناء الكبير ، منعاً من توارد الأفواه على المكان الواحد مما يغير رائحته ، فعن عائشة - رضى الله عنها - (نهى رسول الله (ﷺ) أن يشرب من في السقاء ، لأن ذلك يئتنه) . (٣٣)

ونهى (ﷺ) عن التنفس في الإناء عند الشرب ، فقال (إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء) . (٣٤)

ونهى (ﷺ) عن النفخ في الشراب عند الشرب ، فقال رجل : القذاة أراها في الإناء؟ قال : أهرقها . قال : فإني لا أروى من نفس واحد؟ قال فأبْنُ القدح إذن عن فيك (٣٥) قال الحافظ ابن حجر : والنفخ في الطعام والشراب أشد من التنفس فيه . (٣٦)

ونهى (ﷺ) عن الشرب في آنية الذهب والفضة . (٣٧)

وأمر (ﷺ) بتغطية أواني الطعام والشراب، فقال: (أطفئوا المصابيح إذا رقدتم وغلقوا الأبواب، وأوكوا الأسقية، وخمروا الطعام والشراب) (٣٨) أي غطوه.

ونهى (ﷺ) عن الأكل من وسط الإناء، فعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبي (ﷺ) قال: (البركة تنزل وسط الطعام) فكلوه من حافتيه، ولا تأكلوا من وسطه) (٣٩) ورغب (ﷺ) في المواساة بالطعام، والمشاركة فيه، والاجتماع عليه، فقال: (طعام الواحد يكفى الاثنين، وطعام الاثنين يكفى الأربعة، وطعام الأربعة يكفى الثمانية) (٤٠).

وحفاظاً على أحاسيس الآخرين ما عاب رسول الله (ﷺ) طعاماً قط، كان إذا اشتهى شيئاً أكله، وإن كرهه تركه. (٤١)

فهل بعد استعراض هذه التشريعات السامية الراقية نستطيع نفى التشريع عنها؟ ونقول: إنها من الشؤون البشرية التي ليس مسلك الرسول فيها تشريعاً؟ ولا مصدر تشريع؟.

هل يستطيع مسلم أن هذه الأوامر والنواهي والتوجيهات، وكل ما نقل من أمثالها ليس شرعاً يتعلق به طلب الفعل أو طلب الترك؟.

لا نملك إلا أن نقول: غفر الله له ورحمه، فقد كانت هذه القذيفة التي لم يُلْق لها بالاً قبلة فجرها الدكتور عبدالمنعم النمر في ميدان آخر، وذهب إلى أن كثيراً من أفعال النبي (ﷺ) وأقواله ليست للتشريع، وليست خاضعة لوحي، بل صادرة عن اجتهادات بشرية، يجوز لمن يأتى بعده أن يجتهد مثله، وأن يخالفه في أفعاله وتقريراته وأقواله وبخاصة ما جاء عنه في المعاملات التي لم ترد في القرآن الكريم.

وقال بالحرف الواحد [فما دام الرسول كان يجتهد، ومادام هذا الاجتهاد قد شمل الكثير من أنواع المعاملات أفلا يجوز لمن يأتى بعده أن يدل في الموضوع باجتهاده أيضاً؟ هادفاً إلى تحقيق المصلحة، ولو أدى اجتهاده إلى غير ما قرره الرسول باجتهاده؟]. (٤٢)

ويحصر الدكتور النمر السنة التشريعية المتبعة في دائرة ضيقة، فيقول [نسارع فنقرر أن كل ما صدر عن الرسول من شئون الدين في العقيدة والعبادة والحلال والحرام والعقوبات والأخلاق والآداب لا شأن لنا به إلا من ناحية فهمه].

ثم يقول: [لكن هناك أحاديث كثيرة تتصل بمعاملات الناس في الحياة من بيع وشراء

ورهن وإجارة وقراض ولقطة وسلم . . الخ . (٤٣)

فالدكتور النمر لم يكتف بالمباح ليجعله من السنة غير التشريعية، ولم يكتف بما سبيله الحاجة البشرية كالأكل والشرب والنوم والمشى ليجعله من السنة غير التشريعية، بل أدخل المعاملات التي لم ترد في القرآن في السنة غير التشريعية، ولم يفرق في ذلك بين واجب أو مندوب أو مباح، بل ولا بين محرم أو مكروه، فحكم على ما يقرب من نصف السنة بأنه غير تشريع .

وقد رددت عليه في بحث بعنوان : السنة والتشريع، نشر في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر - العدد الثاني، ولا حاجة بنا هنا للرد عليه، فهذا البحث سأخصه بالمباحات مما سبيله الحاجة البشرية، لأثبت أن أقواله وأفعاله وتقريراته (ﷺ) مما سبيله العادة أو الحاجة البشرية كلها تعطى حكماً شرعياً، أقله الإباحة ورفع الحرج .

أما ولي الله الدهلوى فلم يقسم السنة إلى تشريع وإلى غير تشريع، وإنما قسمها من حيث طلب الاتباع وعدم الاتباع، من حيث طلب الفعل والترك، أو عدم طلب الفعل والترك، إلى ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة وإلى ما ليس من باب تبليغ الرسالة، وجعل من الأخير ما فعله (ﷺ) على سبيل العادة دون العبادة، فهو في الحقيقة لا يدخل تقسيمه في مجال بحثنا، وغاية ما قاله أن بعض ما فعله (ﷺ) ليس من باب تبليغ الرسالة، لكن هل هو تشريع، يرفع الحرج عن هذا الفعل؟ أو ليس تشريعاً؟ لم يتعرض لهذا الموضوع، وتعبيره بعد أن ذكر أمثلة [ليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة] ونحن لا نقول: إن المباح من الأمور اللازمة .

وأما الدكتور عبد الحميد متولى فقد اعتمد اعتماداً أساسياً وكلياً على كلام الشيخ شلتوت، ولم يقدم دليلاً واحداً يمكن مناقشته، بل لم يأت بجديد .

وأما الدكتور محمد سليم العوا فقد عرض ما قاله ولي الله الدهلوى، وعرض تقسيم ابن قتيبة والقرافي للسنة - وسنعرضها قريباً - ثم تعرض لمواقف الصحابة من بعض السنن المروية عن الرسول (ﷺ) وكان كل حرصه أن يصل إلى أن بعض السنن [أى بعض أقواله وأفعاله وتقريراته (ﷺ)] لم تكن شرعاً لازماً عاماً في كل الأحوال .

وأحدث من كتب في موضوعنا بإسهاب، وتولى العرض بحماس، ونادى بصوت عال عن وجود سنة غير تشريعية الدكتور يوسف عبد الله القرضاوى في مقاله [الجانب

التشريعي في السنة النبوية] نشر في مجلة بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر - العدد الثالث ١٩٨٨ م.

وقبل مناقشة ما جاء في هذا المقال أقرر أن هناك قضيتين مختلفتين تماماً الأولى تقول : بعض أفعاله (ﷺ) ليست تشريعاً ملزماً، أي ليس مطلوباً الاقتداء بها، وهذه قضية مسلمة، ففعله المباح والجائز ليس مطلوباً الاقتداء به، بل قد يفعل خلاف الأولى لبيان الجواز، فلا يلزم اتباعه فيه، ليس فيها جرت به العادة وما سبيله الحاجة البشرية فحسب بل فيما هو من العبادة، أو وسيلة العبادة، فقد اغتسل (ﷺ) هو وعائشة رضي الله عنها عاريتين يغترfan من إناء واحد، تختلف أيديهما فيه يتسابقان في الاعتراف، حتى تقول له : دع لي، دع لي). (٤٤)

وتجرد الزوجين من ثيابهما عند الغسل أو عند الجماع جائز، لكنه خلاف الأولى فليس مطلوباً الاقتداء به. واعتزل رسول الله (ﷺ) نساءه شهراً في مشربة في المسجد، لا يدخل عليهن بيوتهن (٤٥)، لما أغضبته غضباً كبيراً، وهو الحليم الصابر الرؤوف الرحيم الذي تحمل من قومه من الأذى أضعاف أضعاف مالقى من زوجاته، وكان يقول : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون، فلا اعتزال مشروع، لكنه ليس مطلوباً الاقتداء به. ولم يضرب رسول الله (ﷺ) بيده امرأة له ولا خادماً قط (٤٦)، وليس مطلوباً الاقتداء به فيه، فالضرب للتأديب مشروع.

وكان (ﷺ) يتوضأ بالماء (٤٧) (بحفنة ماء واحدة) وغيره يتوضأ بعشر حفنات ويغتسل (ﷺ) من الجنابة بصاع (أربع حفنات) وغيره يغتسل بعشرين حفنة، وليس مطلوباً الاقتداء به في ذلك، ولكن فعله تشريع.

وكان (ﷺ) يصلي في الليل إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة (٤٨)، وكان بعض الصحابة يصلي أكثر من ذلك، لا يقتدى به (ﷺ).

وكان يصوم في السفر وبعض أصحابه مفطر، ويفطر في السفر وبعض أصحابه صائم. (٤٩)

بل كان يفعل الشيء وينهى غيره عن فعله، فهو (ﷺ) يواصل، وينهى عن الوصال، قالوا : إنك تواصل؟ قال : (وأياكم مثلي؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقين). (٥٠) بل كان (ﷺ) يفعل الشيء - كخصوصية - ويحرم هذا الشيء على جميع أفراد أمته

فهو يتزوج فوق الأربع . ويجرم على الأمة الاقتداء به في ذلك التشريع الخاص به .
فأفعاله (ﷺ) غير الملزمة للأمة ، وغير المطلوب الاقتداء بها كثيرة ، وكثيرة جداً .
القضية الثانية : بعض أفعاله (ﷺ) ليست للتشريع أصلاً ، فلا يؤخذ منها حكم ملزم
أو غير ملزم .

والذين يقسمون السنة إلى تشريعية وغير تشريعية لا يريدون بغير التشريعية غير
الملزمة وغير المطلوب الاقتداء بها ، وإنما يقصدون أنها لا تفيد حكماً شرعياً أصلاً . يظهر
ذلك من عباراتهم الصريحة في ذلك [مسلك الرسول فيها ليس تشريعاً ولا مصدر تشريع^(٢٢)]
[بعض أقواله وأفعاله (ﷺ) كانت تصدر عنه بمقتضى البشرية المحض ، فليس لها أي
صفة تشريعية] .^(٥١)

كما يظهر ذلك بجلاء في قصرهم غير التشريعية على الأصناف الثلاثة عند الشيخ
شلتوت ، وعلى المعاملات عند الدكتور النمر ، وعلى بعض ما سبيله سبيل الحاجة البشرية
عند الدكتور القرضاوى ، مع أن التشريعية غير الملزمة كثيرة لا تنحصر فيها حصروها فيه
كما أوضحنا .

نؤكد أننا أمام قضيتين متغايرتين تماماً .

الأولى : بعض أفعاله (ﷺ) ليست تشريعاً ملزماً . فالنفي نفي الإلزام ، لا نفي
التشريع .

الثانية : بعض أفعاله (ﷺ) ليست تشريعاً . فالنفي نفي التشريع .
وقد أوضحنا أن القضية الأولى مسلمة ، لا نقاش فيها ، بل هي بديهية عند أهل
العلم ، أما الثانية فهي الجديدة على العلماء ، وهي موضوع البحث ، نحن نقول : جميع
أفعاله (ﷺ) يؤخذ منها حكم شرعي ، أقله رفع الحرج عن الأمة ، والمخالف يقول : بعض
أفعاله (ﷺ) ليس لها أي صفة تشريعية .

والظاهرة الغريبة التي اشترك فيها المخالفون التردد في العبارة بين القضيتين . يعبر بها
يفيد أنه يعنى القضية الأولى تارة ، ويعبر بها يفيد أنه يعنى القضية الثانية تارة أخرى .
فالشيخ شلتوت يقول [وكل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعاً يتعلق به
طلب الفعل والترك] .

فتظن أنه يعنى القضية الأولى ، وأنه يعنى نفي الإلزام ، ونفي طلب الفعل أو طلب

الترك .

وبعدها يقول [وإنما هو من الشئون البشرية التي ليس مسلك الرسول فيها تشريعاً ولا مصدر تشريع^(٢٢)] والدكتور النمر يقول في صفحة ٥٧ من كتابه [لا يصبح ما قرره الرسول باجتهاده حكماً ثابتاً للأبد] فتظن أنه يعني القضية الأولى ، وأنه يعني نفي استمرار الإلزام للأبد .

ثم ينفي صفحة ٢٦ عن الأحاديث الكثيرة التي تتصل بمعاملات الناس أنها تخضع لوحى مباشر أو سكوتي أو إقراري ، فتظن أنه يعني القضية الثانية ، وأنه ينفي عنها التشريع أصلاً .

والدكتور القرضاوي يقول [لهذا كان البحث المهم هنا هو بيان ما يعتبر من السنة تشريعاً يكلف الناس اتباعه والعمل به ، وما ليس من باب التشريع والتكليف^(٥٢)] ويقول [فما كان من هذا القبيل . . فليس من السنة التشريعية التي يجب اتباعها]^(٥٣) فتظن أنه يعني القضية الأولى المسلمة ، وأنه يعني نفي الإلزام ، ونفي التكليف ونفي وجوب الاتباع .

ويقول [أهم ما يجب أن ننبه عليه ، ونلفت الأنظار إليه هو ضرورة التدقيق ، وشدة التحري في التمييز بين ما جاء في السنة للتشريع ، وما لم يجرىء للتشريع]^(٥٤) ويقول [إن بعض أقواله وأفعاله (ﷺ) كانت تصدر عنه بمقتضى البشرية المحض فليس لها أى صفة تشريعية]^(٥١) .

فتظن أنه يعني القضية الثانية ، محل النزاع ، وأنه يعني نفي التشريع أصلاً . ثم يناقض هذا الاتجاه ، فيثبت أن أفعال الرسول (ﷺ) التي سبيلها سبيل الطبيعة البشرية تفيد المشروعية ، فهي تشريع ، فيقول [فالفعل - أى فعله (ﷺ) فيما يتعلق بالأكل والشرب والنوم والمشي والجلوس ونحوها - كما ذكرنا من قبل - لا يدل على أكثر من المشروعية ، ولا يدل على وجوب ولا استحباب في نفسه ، كما في قضية الأكل باليد وما شابهها ، ولكن من فعل ذلك تشبهاً بالرسول الكريم ، وحبا لكل ما صدر عنه فهو محسن ومأجور بنيته ، كما نبهنا لذلك من قبل ، وأشار إليه السيد رشيد رضا في بحثه]^(٥٥) .

فهو هنا يقرر أن أفعاله (ﷺ) تدل على المشروعية - فهي تشريع . أما أقواله (ﷺ) فهو يقرر - كما يقرر علماء الأصول - أنها تدل على أكثر من

المشروعية، أي على ما هو أكثر من الإباحة، تدل على الاستحباب أو الإرشاد في الأمر وعلى الكراهية في النهي، وقد تدل على الإيجاب في الأمر، أو التحريم في النهي، تبعاً للقرائن. (٥٥)

ونحن نغض الطرف عن هذا التردد في العبارة، ونعتبر هذا البحث - على أي حال - تأييداً وتوضيحاً للقضية الأولى، ورداً وتفنيداً للقضية الثانية، أيا كان قائلها، ونعرض الشبهات الواردة في أبحاث المخالفين، ونرد عليها بما يثبت أن جميع أفعاله (ﷺ) تشريع إن شاء الله.

١ - يذكرون قولاً للإمام ابن قتيبة (٥٦) وقولاً للإمام القرافي (٥٧) كأنهم يستأنسون أو يستدلون بأقوالهما، ولا دليل لهم في ذلك ولا أنس. فماذا قال ابن قتيبة؟

قال في تأويل مختلف الحديث [والسنن عندنا ثلاث: سنة أتاه بها جبريل عليه السلام عن الله تعالى، كقوله (لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها) (٥٨) والسنة الثانية سنة أباح الله له أن يسنها، وأمره باستعمال رأيه فيها، فله أن يترخص فيها لمن شاء، على حسب العلة والعذر، كتحريره الحرير على الرجال، وإذنه لعبدالرحمن بن عوف فيه، لعلة كانت به. والسنة الثالثة ماسنه لنا تأديباً، فإن نحن فعلناه كانت لنا الفضيلة في ذلك، وإن نحن تركناه فلا جناح علينا إن شاء الله، كأمره في العمة بالتلحى [أي كأمره في العمامة بتطويقها تحت الحنك]. (٥٩)

فأنت ترى أن أقل الأقسام التي ذكرها - وهي قضية في اللباس وهيئته - قد جعلها تشريعاً يثاب فاعله، وليس فيما قاله سنة غير تشريعية.

٢ - وأما الإمام القرافي فيقول:

تصرفاته (ﷺ) منها ما يكون بالتبليغ والفتوى إجماعاً، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالقضاء، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالإمامة، ومنها ما يختلف العلماء فيه، لتردده بين ربتين فصاعداً، فمنهم من يغلب عليه رتبة، ومنهم من يغلب عليه أخرى.

ثم تصرفاته (ﷺ) بهذه الأوصاف تختلف آثارها في الشريعة، فكل ما قاله (ﷺ) أو فعله على سبيل التبليغ كان ذلك حكماً عاماً على الثقلين إلى يوم القيامة، فإن كان مأموراً به أقدم عليه كل أحد بنفسه، وكذا المباح، وإن كان منهياً عنه اجتنبه كل أحد

بنفسه .

وكل ما تصرف فيه (ﷺ) بوصف الإمامة لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بإذن الإمام اقتداء به عليه السلام ، ولأن سبب تصرفه فيه بوصف الإمامة دون التبليغ يقتضى ذلك .

وضرب الإمام القرافي لهذا النوع أمثلة منها بعث الجيوش ، وصرف أموال بيت المال ، وتولية القضاء والولاية ، وعقد العهود . إلى نحو ذلك .

وما تصرف فيه (ﷺ) بوصف القضاء لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم لأن السبب الذي لأجله تصرف فيه (ﷺ) بوصف القضاء يقتضى ذلك .
ومثل الإمام القرافي بفصله (ﷺ) بين اثنين في دعاوى الأموال أو أحكام الأبدان ونحوها بالبينات أو الأيمان والنكولات ونحوها .

ثم ذكر مسائل اختلف العلماء في تصرفه (ﷺ) فيها ، منها قوله (ﷺ) لهند بنت عقبة امرأة أبي سفيان لما قالت له صلى الله عليه وسلم : إن أبا سفيان شحيح لا يعطيني وولدى ما يكفيني؟ فقال لها عليه السلام (خذى لك ولولدك ما يكفيك بالمعروف) . (٦٠)

اختلف العلماء في هذا التصرف منه عليه السلام ، هل هو بطريق الفتوى؟ فيجوز لكل من ظفر بحقه أو بجنسه أن يأخذه بغير علم خصمه به؟ أو هو تصرف بالقضاء؟ فلا يجوز لأحد أن يأخذ جنس حقه إذا تعذر أخذه من الغريم إلا بقضاء قاض؟ حكى الخطابي القولين عن العلماء في هذا الحديث . (٦١)

والذى يعيننا من هذا البحث أن الإمام القرافي لم ينف التشرع عن أى فعل من هذه الأفعال ، وأن بحثه في الفرق بين التشرع بصفة الرسالة والتبليغ ، والتشرع بصفة الإمامة ، والتشرع بصفة الفتوى ، والتشرع بصفة القضاء ، والكل تشرع .
والذى يعيننا في مثال هند وأبى سفيان أنه تشرع بالنسبة لهند ، لا خلاف في ذلك .
على معنى أنه أحل لها أن تأخذ بالمعروف ، ولا عقاب عليها يوم القيامة إن فعلت ذلك ، أما أنه يقاس عليها غيرها أو لا يقاس؟ فهذا أمر آخر .

ومما هو معلوم أن التشرع والإباحة بصفة خاصة قد تكون قاصرة على شخص دون غيره ، كما سبق في إباحة الحرير لعبدالرحمن بن عوف لعذر ، وقد يستثنى

بالإباحة نوع من العام، كما حدث في استثناء الإذخر من شجر الحرم فأبيح قطعه وحرّم قطع غيره، وقد يكون التشريع قاصراً على زمن دون غيره، كما حدث في ادخار لحم الأضحية حيث قال (ﷺ) في عام (من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وبقي في بيته منه شيء، فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله، نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: كلوا، وأطعموا وادخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها. (٦٢)

فالنهي عن الادخار من الأضحية كان مقصوراً على سنة واحدة لسبب من الأسباب، ثم رفع الحظر، وأبيح الادخار فيما بعد تلك السنة، وكل من الحظر والإباحة تشريع خاص بزمن.

٣ - استدل المخالف بأثر ابن عباس الذي ذكرناه عند الكلام على السنة عند الفقهاء حيث قال ابن عباس عن قومه: صدقوا وكذبوا. فأثبت فعل النبي (ﷺ) للرمل، ونفي أنه سنة، ويقول المخالف: وهذا يعنى أمرين في غاية الأهمية.
أولهما: أن ما كان سنة فهو مطلوب الاتباع.

وثانيهما: أن بعض ما جاء عن النبي (ﷺ) ليس بسنة وهو ما يعبر عنه المعاصرون بأنه ليس للتشريع (٦٣) وهذا خلط بين القضيتين، وإدخال لإحداهما في الأخرى، فكلام ابن عباس حاصله: بعض أفعال النبي (ﷺ) ليست مطلوبة الاتباع، وهذه قضية مسلمة محسومة لا تناقش فيها، فكل أفعاله التي لبيان الجواز أو الإباحة ليست مطلوبة الاتباع ولو أن المعاصرين أرادوا ذلك بقولهم [بعض أفعال النبي (ﷺ) ليست للتشريع] أي ليست للتشريع الملزم، لكفونا مؤونة النقاش، ولأغلقنا ملف الدعوى، لكن القضية الأخرى موضوع النزاع [بعض أفعال النبي (ﷺ) ليست للتشريع مطلقاً، ولا يثبت بها حكم شرعي أصلاً ملزم أو غير ملزم] ثم إن أثر ابن عباس المستدل به ليس فيما سبيله العادة والحاجة البشرية - وهي الدعوى التي يتبناها المخالف، وإنما هو في العبادة، في عبادة الحج وهيئاتها، في الرمل في الطواف وفي الركوب في السعي بين الصفا والمروة، وفي السعي نفسه، وفي رمي الجمرات، والمخالف يسلم بأن فعله (ﷺ) في أمور العبادات تشريع.
ولو سألناه عن حكم الرمل بالنسبة للصحابة الذين كانوا معه (ﷺ) والذين

أمروا به لقال: تشريع يثاب على فعله ويعاقب على تركه، فغايته أنه تشريع غير عام وغير دائم لكنه تشريع. فما جاء في حديث ابن عباس من أفعاله (ﷺ) كله شرع وتشريع.

❖ - يستدل المخالف على أن بعض أقواله وبعض أفعاله (ﷺ) لم تكن للتشريع بأن الصحابة كانوا يفهمون ذلك فيخالفون أوامرهم ونواهيه، كما في أمرهم بصيغ الشيب مخالفة لليهود والنصارى، وكما في نهيه لهم عن الوصال^(٦٤) ولا دليل له في ذلك، فإن الصحابة لم يفهموا من الأمر والنهي عدم التشريع، وإنما فهموا عدم الإلزام، وأن الأمر والنهي غير جازمين، فرأوا أنه تشريع إباحة.

٥ - يستدل على دعواه بشريته (ﷺ)، فيقول [وما لا ريب فيه أنه (ﷺ)] كان بشرا من الناس، ولم يكن ملكاً، وأن رسالته لم تلغ بشريته، وأن بعض أقواله وأفعاله كانت تصدر منه بمقتضى البشرية المحض، فليس لها أي صفة تشريعية، مثل ما ورد أنه كان يعجبه الذراع من الشاة، وأنه كان يحب الدباء (أي القرع) فهذا وذاك أمر جبلي تختلف فيه أمزجة البشر، فلو وجد مسلم لا يعجبه لحم الذراع، بل يعجبه لحم الظهر أو الفخذ فلا ضير عليه، وكذلك من لا يحب الدباء، وإنما يحب أصنافاً أخرى من الخضروات].^(٦٥)

ونحن بدورنا نسأله: صحيح أن رسالته (ﷺ) لم تلغ بشريته، فهل بشريته (ﷺ) تلغى رسالته في وقت من الأوقات؟ وبعبارة أخرى: هل هو ليس رسولاً في لحظة من اللحظات؟ أم هما متلازمان، وهو بشر رسول في جميع أوقاته وأحواله؟ هل بعض أقواله وأفعاله التي تصدر منه بمقتضى البشرية المحض لا تفيد حكماً شرعياً للبشرية برفع الحرج عنها إذا وقع من الأمة مثلها؟ هل حبه للقرع لا يبيح للأمة حب القرع؟ هل حبه للذراع لا يبيح للأمة حب الذراع؟

نعيد إلى الأذهان ما سقناه من النصوص عند تحديدنا للفظ السنة والتشريع، حيث ذكرنا قول الشاطبي [جمهور الأصوليين يرون أن الفعل من الرسول (ﷺ) يدل على مطلق الإذن الذي يشمل الوجوب والندب والإباحة، ما لم يوجد دليل على تعيين واحد منها، وكون الفعل صادراً عن الرسول (ﷺ) بوصفه بشراً كالأكل

والشرب والنوم وغير ذلك من الأمور الجبلية - قرينة على أن الفعل يفيد الإباحة، لا الوجوب ولا الندب]. (١٦)

كما ذكرنا قول إمام الحرمين [فالمختار أن فعله (ﷺ) لا يدل بعينه] أي على الوجوب والندب] ولكن ثبت عندنا وجوب حمله على نفي الحرج فيه عن الأمة، ومستند هذا الاختيار علمنا أن أصحاب رسول الله (ﷺ) لو اختلفوا في حظر أو إباحة، فنقل الناقل في موضوع اختلافهم فعلاً عن المصطفى (ﷺ) لفهموا منه أنه لا حرج على الأمة في فعله، وجاحد ذلك جاهل بمسالك النقل، فضلاً عن المعنى واللفظ]. (١٧)

٦ - ويستدل المخالف على وجود أفعال للنبي (ﷺ) لا تشريع فيها بغضبه ورضاه (ﷺ) فيقول [كما أنه عليه الصلاة والسلام بحكم بشريته يرضى ويغضب، وقد يصدر عنه في حال الغضب ما لا يقصده من قول أو دعاء على بعض الناس، فيجب على أهل العلم مراعاة ذلك، ولا يتجاوزوا به هذا المجال إلى مجال التشريع واستنباط الأحكام] ثم ساق ما رواه مسلم عن ابن عباس أن رسول الله (ﷺ) طلب منه أن يدعو له معاوية، فجاءه فوجده يأكل، فرجع، فقال للنبي (ﷺ) : هو يأكل. قال له : اذهب فادع لي معاوية فجاءه، فوجده يأكل، فرجع فقال للنبي (ﷺ) : هو يأكل. فقال (ﷺ) : (لا أشبع الله بطنه).

كما ساق حديثاً آخر، رواه مسلم أيضاً، أن رجلين دخلا على رسول الله (ﷺ) فكلماه بشيء فأغضباه، فلعنهما وسبهما، فسأله عائشة، فقال لها : أو ما علمت ما شارطت عليه ربى؟ قلت : اللهم إنما أنا بشر، فأبي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً (١٨) فالمخالف يرى أن هذين الحديثين لا تشريع فيهما، ولكن الراسخين في العلم من الصفوة الأوائل استنبطوا من هذين الحديثين ومن غضبه (ﷺ) وتصرفه هذا بمقتضى غضبه أحكاماً شرعية جليلة، منها أن الغضب جائز على الأنبياء كما هو جائز على غيرهم من البشر، وأن الغاضب قد يقول ما لا يقصد، وبخاصة إذا كان رحيماً بالمغضوب عليه كالأم تدعو على ابنها ساعة الغضب، وهي لا تحب له شراً، ولا تقصد أن يصيبه ما تدعو به عليه، ولذلك قالوا عنها : يدعو لسانها وقلوبها يقول : لا . ورسول الله (ﷺ) أرحم بالأمة من الأم على ولدها، مصداقاً لقوله تعالى ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ

عَلَيْهِ مَا عِثُرٌ حَرِيشٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٦٧﴾.

لقد اشتبه على المخالف أن كل تشريع يطلب الاقتداء به، فظن أنه لا يطلب الاقتداء به (ﷺ) في غضبه، فلا تشريع في هذا الفعل منه (ﷺ)، وليس الأمر كما ظن، فالتشريع هنا أن الغضب عند البشر غير مقدور عليه، وغير مكتسب، وإنما هو انفعال لا يدخل تحت الإرادة، وهو معفو عنه - إن شاء الله - في الحدود غير المقدور عليها، فإذا غضب مسلم بعد إثارة فقلت له: لم تغضب؟ قال لك: رسول الله (ﷺ) غضب، فإذا صدر عنه وهو غاضب ما لا يصدر عنه في حال الرضا فقلت له: لم لم تسيطر على أعصابك؟ ولم صدر منك مثل هذا؟ قال لك: صدر من رسول الله (ﷺ) وهو غاضب ما لا يصدر عنه في حال الرضا.

فالتشريع في التماس العذر، ورجاء عفو الله عما صدر في حال الغضب، وبخاصة إذا عالج الآثار المترتبة عليه، بأن يدعو بخير لمن دعا عليه بشر، وأن يعوضه بنفع عما أصابه من ضرر، وأن يطلب السماح والصفح ممن أساء إليه.

إن الله تعالى أراد لرسوله (ﷺ) أن يغضب، وأن يأتي بأمور تقع من ابن آدم حين يغضب، ويمسك عن أمور ينبغي أن يمسك عنها المسلم حين يغضب، ليعلم الأمة حدود ما يعفى عنه وما لا يعفى عنه، وليعلم الأمة علاج آثار الغضب.

كما أراد لرسوله (ﷺ) أن ينسى، وأن ينسى في الصلاة، فيسلم من ثنتين في صلاة رباعية، ليقول: (إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني) (٦٨) ثم يعلمنا أحكام النسيان في الصلاة.

إن أموراً كثيرة غير مكتسبة تقع للأنبياء بحكم بشريتهم، لتدخل الشريعة برسم الحدود الجائزة، والحدود الممنوعة.

الحزن مثلاً عند المصيبة، يموت لرسول الله (ﷺ) ابنه إبراهيم عليه السلام فيحزن، ويبكي، وتدمع عيناه، بل يجري دمعها، فيقول له عبدالرحمن بن عوف: وأنت يارسول الله تبكي؟ أو لم تنه عن البكاء؟ فيقول (ﷺ) (إنما هذا رحمة) رقة قلب (ومن لا يرحم لا يرحم) (إنما نبيت عن صوتين أحقن فاجرين، صوت عند نعمة لهو ولعب ومزمار الشيطان، وصوت عند مصيبة، وخمش وجوه وشق جيوب، ورنه شيطان). (إن العين تدمع ولا نقول ما يسخط الرب). (٦٩)

والضحك مثلاً مبادئ التبسم، فإن انبسط الوجه حتى بدت الأسنان من السرور فهو الضحك، فإن كان بصوت بحيث يسمع من بعد فهو القهقهة، ولم يسمع رسول الله (ﷺ) يقهقه أبداً، وأكثر ما روى يبتسم، تعجباً، أو إعجاباً، أو ملاطفة، وقلما ضحك حتى بدت نواجذه، أي أضراسه.

قال ابن بطال: والذي يظهر من مجموع الأحاديث أنه (ﷺ) كان في معظم أحواله لا يزيد على التبسم، وربما زاد على ذلك فضحك، والمكروه من ذلك إنما هو الإكثار منه، أو الإفراط فيه، لأنه يذهب الوقار، والذي ينبغي الاقتداء به من فعله ما واطب عليه من ذلك، فقد روى البخاري في الأدب المفرد وابن ماجه (لا تكثر الضحك، فإن كثرة الضحك تميت القلب). (٧٠)

وهكذا يتبين أن الشبهات التي تعلق بها المخالفون شبهات واهية، نشأ أكثرها من التباس الأمر عندهم بين التشريع الملزم المطلوب، والتشريع غير الملزم وغير المطلوب.

لكنهم كلهم على اختلاف مناهجهم ينفون التشريع عن بعض أفعاله (ﷺ)، بل ينفون الرسالة عنه في بعض أفعاله، كلهم يقول ذلك، والفرق بينهم في الأفعال التي تطبق عليها هذه الصفة.

فالشيخ شلتوت يطبقها على ما سبيله الحاجة البشرية، كالأكل والشرب والنوم والمشي والتزاور، وما سبيله التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية، وما سبيله سبيل التدبير الإنساني، أخذاً من الظروف الخاصة، لا يفرق في ذلك بين محرم أو مكروه، أو واجب أو مندوب أو مباح، ويقول [كل ما نقل عن النبي (ﷺ)]، ودون في كتب الحديث من أقواله وأفعاله وتقريراته من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعاً يتعلق به الفعل والترك، وإنما هو من الشئون البشرية التي ليس مسلك الرسول فيها تشريعاً ولا مصدر تشريع [٧٢]

والدكتور النمر يطبقها على المعاملات المالية التي لم ترد في القرآن الكريم.

والدكتور القرضاوى - وهو أضيقتهم دائرة في التطبيق - يطبقها على بعض أقواله وأفعاله (ﷺ)، مما سبيله سبيل الحاجة البشرية، فإنها تصدر منه بمقتضى البشرية المحض، وليس لها - في رأيه - أى صفة تشريعية. فكلهم ينفى التشريع من أساسه عن بعض أفعاله (ﷺ)، ينفي أن يكون في هذه الأفعال صادراً عن وحي، أو مراقباً من وحي، وكأن هذه الأفعال ليس لها حكم عند الله، مع أننا نعتقد أن كل مؤمن، بل كل

إنسان مراقب من الله، محاسب على ما يفعل، مصداقاً لقوله تعالى ﴿ مَا يَلْفُظُونَ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ (٧١)

كيف تفلت أفعال محمد (ﷺ) من المراقبة والتوجيه؟ وهو الذي أمرت الأمة بطاعته والافتداء به؟ كيف نقول: إن فعلاً من أفعاله لا يخضع للمراقبة والتوجيه؟ وهو الذي حوسب وعوتب على أنه امتنع عن أكل طعام يحبه، إرضاء لأزواجه؟ فنزل فيه قرآن يتلى ﴿ يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لَمْ تَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَرْوَاحِكَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ① قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ② ﴾ (٧٢)

كيف نقول: إن فعلاً من أفعاله (ﷺ) لا يخضع للمراقبة والتوجيه؟ وهو الذي حوسب وعوتب على عوارض انفعالاته؟ وتجهم وجهه في ملاقة أعمى لا يراه؟ ولا يتأثر بعبوسه؟ فنزل فيه قرآن يتلى ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ① أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ② وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يُزَكَّى ③ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعُهُ ④ أَلَمْ يَذْكُرْ ⑤ أَمْ لَا يَأْتِي الشَّفَعَى ⑥ فَآتَتْ لَهُ نَصْدَى ⑦ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكِّيَ ⑧ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ⑨ وَهُوَ يَخْشَى ⑩ فَآتَتْ عَنْهُ لَحَى ⑪ كَلَّا إِنَّمَا يَذْكُرُ ⑫ ﴾ (٧٣)

كيف نقول: إن فعلاً من أفعاله (ﷺ) لا يخضع للمراقبة والتوجيه؟ وهو الذي حوسب وعوتب على خلجات قلبه؟ ودواخل نفسه، فنزل فيه قرآن يتلى ﴿ وَإِذْ يَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَخُفِيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَخَشِيَ النَّاسُ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ① ﴾ (٧٤)

أليست هذه الأفعال قد صدرت منه (ﷺ) بصفته البشرية؟ أليس الإقبال على طعام والامتناع عنه ما دام مباحاً أمراً من أمور الدنيا المحض؟ ومما سبيله سبيل الحاجة البشرية؟ أليس العبوس عارضاً من العوارض الجبلية والانفعالات البشرية؟ أليست خطرات النفس وما يدور بداخلها من الخواطر البشرية؟

لكنها كلها خضعت لمراقبة الوحي، وتوجيه الوحي، وهي مثال ودليل على أن كل أفعاله (ﷺ) مراقبة من فوق سبع سموات، خاضعة للوحي بالإقرار أو التعديل.

ثم إن المخالفين يتفقون معنا في أن رؤياه (ﷺ) وحي، وإلهامه (ﷺ) وحي واجتهاده (ﷺ) بمنزلة الوحي، أي بعد أن يقر، وينزل جبريل عليه السلام، وتمر فترة تسمح بالتعديل، وهو بمنزلة الوحي قطعاً ما لم يعدل حتي لحق (ﷺ) بالرفيق الأعلى.

إن الشافعي يصرح بأن كل فعل من أفعال المكلفين له حكم عند الله، وهذه عقيدة إسلامية، لأن أي فعل للمكلف إما أن يكون مرضياً عنه من الله تعالى، وإما أن يكون غير

مرضى عنه - وكل من طرفي المباح مرضى عنه - ويستحيل أن يفعل الرسول (ﷺ) فعلاً لا يرضى عنه الله، ثم يتركه الله دون توجيه لما يرضيه، وبعبارة أخرى: كل فعل من أفعاله (ﷺ) إما أن يكون موافقاً لما شرعه الله للمسلمين، وجوباً أو ندباً أو إباحةً، وحينئذ ينزل جبريل عليه السلام، ويقره صراحة، أو يسكت عنه، فيكون إقراراً سكوتياً، ويكون شرعاً للمسلمين، حيث لم يعدل هذا الحكم حتى لحق الرسول (ﷺ) بربه، لأنه تعالى أمرهم أن يقتدوا به (ﷺ) في أفعاله ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا﴾ (٧٥).

وإما أن يكون غير موافق لما شرعه الله للمسلمين، فيستحيل سكوت الله عليه ويعدل قطعاً بوسيلة من الوسائل، بالإلهام، أو بالمنام، أو بالاجتهاد، أو بالوحي الصريح.

سواء في ذلك الفعل الذي صدر منه (ﷺ) بالإلهام أو الفعل الذي صدر بالمنام، أو الاجتهاد، أو حتي بالطبيعة والجبلة أو العادة والعرف.

وكان الصحابة - رضى الله عنهم - يؤمنون بذلك، لبس نعله في الصلاة فلبسوا نعالهم، فلما خلع نعله - لسبب لا يعلمونه - خلعوا نعالهم، فلما قضى صلاته قال لهم: ما حملكم على إلقاء نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيت نعلك فألقينا نعالنا. قال: إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً - أو قال: أذى (٧٦) ونزل (ﷺ) ضيفا على أبى أيوب الأنصاري فتكفلوا له طعاماً، فيه بعض البقول (الثوم) فكره أكله، أكل من غيره، ولم يمد يده إليه فلم يمدوا إليه أيديهم، فقال لأصحابه: كلوا، فإنى لست كأحدكم، إنى أخاف أن أؤذى صاحبي. (٧٧)

ودخل خالد بن الوليد مع رسول الله (ﷺ) على ميمونة بنت الحارث الهلالية زوجة رسول الله (ﷺ) وهي خالة خالد، وخالة ابن عباس - رضى الله عنهم - فوجد عندها ضباً (٧٨) مخروطاً - أى مشوياً - قدمت به أختها حفيذة بنت الحارث من نجد، فقدمت الضب لرسول الله (ﷺ) وكان قلما يقدم يده لطعام حتى يحدث به، ويسمى له، فأهوى رسول الله (ﷺ) يده إلى الضب، فقالت امرأة من النسوة الحضور: أخبرن رسول الله (ﷺ) ما قدمتهن له. هو الضب يارسول الله. فرفع رسول الله (ﷺ) يده عن الضب فلم يمد خالد بن الوليد يده، وقال: أحرام الضب يارسول الله؟ قال لا، ولكن لم يكن

بأرض قومي، فأجذني أعافه . قال خالد : فاجتزته فأكلته، ورسول الله (ﷺ) ينظر إلى (٧٩) . هكذا كان الصحابة يعلمون أن أكله (ﷺ) تشريع . ويخافون من امتناعه (ﷺ) من أكل شيء أن يكون ممنوعاً وحراماً، ولا يتصور مسلم أنهم كانوا يسوون بين أكل رسول الله (ﷺ) لطعام وأكل غيره من الصحابة لهذا الطعام، وما ذلك إلا لإيمانهم بأن فعل رسول الله (ﷺ) تشريع، وكان رسول الله (ﷺ) يؤكد لهم هذا المعنى . فحين يحكم لهم بالقول بحل شيء كان يؤكد هذا التحليل اللفظي بالتحليل العملي فيسألهم أن يشركوه في أكل ما يسألون عن أكله فبعد أن أحل لهم أكل الحمار الوحشي، وقال لهم : كلوه . هو حلال، قال لهم : هل معكم منه شيء؟ فناولوه العضد فأكلها (٨٠) وفي رواية (قال لهم : كلوا وأطعموني) قال بعض العلماء ؛ طلب النبي (ﷺ) أن يأكل تطيباً لقلب من أكل وبيانا للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة . (٨١) إن الذين ينفون التشريع عن فعل النبي (ﷺ) في الأكل والشرب يسوون بين أكل محمد (ﷺ) وبين أكل أبي جهل وأبي لهب فالكل عندهم صادر عن الجبلية والعادة والطبيعة البشرية . وما هكذا يفهم الإسلام .

هذا وإن ما يتعلق بالطعام والشراب يجري حكمه في جميع الأفعال الجبلية البشرية حتى قضاء الحاجة، وعلاقة الرجل بالمرأة، وهي أمور جبلية يشترك فيها الحيوان الأعجم مع الإنسان، تدخلت الشريعة الإسلامية فيها، وتدخلت السنة النبوية نحوها بتهديب الطبائع وتقويم العادات .

كانوا يقضون الحاجة جماعات، يرى بعضهم بعضاً، ويكلم بعضهم بعضاً، فعلم رسول الله (ﷺ) أمته البعد عند قضاء الحاجة، وعلمهم التوازي والتستر وعدم الكلام مما لم يكن مألوفاً وكانوا يبولون قياماً، فلما بال رسول الله (ﷺ) جالساً قال بعضهم لبعض : انظروا . إنه يبول جالساً كما تبول المرأة . (٨٢)

وكانوا لا يؤاكلون الحائض، ولا يأكلون ما عملت يداها، ولا يخالطونها ولا يلامسونها، عادات يهودية وجاهلية، فتدخلت الشريعة بتغيير ما لا يصلح، فكان رسول الله (ﷺ) يباشر نساءه فوق الإزار وهن حيض (٨٣) ويضطجع مع الحائض من أزواجه في فراش واحد، ليس بينهما سوى ثوبيهما (٨٤) وتغسل زوجته له رأسه وهي حائض (٨٥) ويطلب من زوجته الحائض أن تناوله فراش الصلاة، فتقول له : إني حائض؟ فيقول لها : إن حيضتك ليست في يدك (٨٦) وتشرب عائشة من الإناء، وهي حائض، فيطلبه منها

(ﷺ)، فتناوله، فيضع فاه على موضع فمها حين شربت، فيشرب من مكان شربها وتنهش من قطعة اللحم، وهي حائض، فيتناولها منها، وينهش من المكان الذي نهشت منه، ويضع فمه على موضع فمها، ويتكىء في حجرها، وهي حائض، فيقرأ القرآن. (٨٧)

كل هذه الأفعال سبيلها سبيل الحاجة البشرية، وكلها شرع وتشريع، يقول الإمام النووي استنباطاً من هذه الأحاديث: يجوز النوم مع الحائض، والاضطجاع معها في لحاف واحد، إذا كان هناك حائل يمنع من ملاقة البشرة فيما بين السرة والركبة، أو يمنع الفرج عند من لم يحرم إلا الفرج، قال العلماء: لا تكره مضاجعة الحائض، ولا قبلتها، ولا الاستمتاع بها فيما فوق السرة وتحت الركبة، ولا يكره وضع يدها في شيء من المائعات ولا يكره غسلها رأس زوجها أو غيره من محارمها، ولا يكره طبخها وعجنها وغير ذلك من الصنائع، وسؤرها وعرقها طاهران، وكل هذا متفق عليه، ونقل ابن جرير إجماع المسلمين على هذا كله، ودلائله من السنة ظاهرة مشهورة (٨٨) فمن أين لنا هذه الأحكام الشرعية لو لم تكن أفعاله هذه تشريعاً؟.

نعم. وإن ما يجري في الطعام والشراب يجري حكمه في جميع الأفعال الجبلية البشرية، ففي اللباس حرم رسول الله (ﷺ) على الرجال تطويل الثياب كبراً وفخراً فقال: (ما أسفل من الكعبين فهو في النار) (٨٩) وقال (من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة). (٩٠)

وحرم عليهم لبس الحرير، فقال (من لبس الحرير في الدنيا لن يلبسه في الآخرة) (٩١) ونهى (ﷺ) عن المشي في نعل واحدة، فقال (لا يمشى أحدكم في نعل واحدة ليحفها أو لينعلها جميعاً). (٩٢)

وفي مباحات الثياب لبس (ﷺ) الإزار والرداء، ولبس الجبة الشامية، ولبس القميص ولبس جبة من صوف، ولبس القباء، وكسا بعض أصحابه البرانس، واشترى السراويل، وروى أنه لبسها، ولبس العمامة، وتقنع، وعصب رأسه بخرقه فوق العمامة ولبس على رأسه المغفر، وكانت العمامة السوداء فوق المغفر، ولبس البردة النجراني ولبس الحبرة، وكانت أحب الثياب إليه، وهي على وزن (عنبه) وهي بردة بيانية مخططة موشاة مزينة، ولبس الشملة، وهي ثوب طويل أشبه بما يعرف في أيامنا بالشال، يلتحف بها،

فكان (ﷺ) يتجاوز من اللباس والبسطة ويتوسع في اللباس فلا يضيق، ولا يقتصر على صنف بعينه، فلبس الثياب السود والخضر والبيض والحمر وذات الخطوط وذات الأعلام والسادة، وقال (كلوا واشربوا ولبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة). (٩٣)

* المباح تكليف شرعي :

إن الشبهة في أضيق نطاقها تكمن في المباح من أفعاله (ﷺ) التي سبيلها الحاجة البشرية والعادة البيئية، ولما كان في رد هذه الشبهة رد لما عداها من باب أولى ركزنا وركز عليها لنثبت أن هذا النوع من أفعاله (ﷺ) تشريع، لأنه تكليف شرعي.

نعم المباح نفسه تكليف وإلزام بعدم تجاوزه، والاختيار فيه إنما هو داخل في دائرة الجواز. وهو تكليف وإلزام بفعل أحد الخيارات المباحة، فالأكل والشرب في أصله وجملته واجب، يحرم الامتناع عنه مدة تعرض النفس للهلاك، والاختيار في المأكول والبدائل واللباس في أصل وجملته واجب، يحرم التجرد منه نهائياً وكشف العورة للنظرين والاختيار في بدائل اللبس والملبوس. فالمباح تكليف وتشريع، لكنه ليس تكليفاً بأحد المباحات دون غيره، وإنما هو تكليف من حيثيتين، حيثية الإلزام بعدم التجاوز، وحيثية التحرك في دائرته.

يعبر عن ذلك الشاطبي بقوله [المباح وإن كان ظاهره دخوله تحت اختيار المكلف لكنه إنما دخل بإدخال الشارع له تحت اختياره، فهو راجع إلى إخراجها عن اختياره، ألا ترى أن المباح قد يكون له فيه اختيار وغرض؟ وقد لا يكون؟ فكم من صاحب هوى يود لو كان المباح الفلاني ممنوعاً، حتى إنه لو وكل إليه مثلاً تشريعه لحرمه، كما يطرأ للمتنازعين في حق [الشفعة مثلاً، أو الطلاق، أو تعدد الزوجات] فإذا نباحة المباح مثلاً لا توجب دخوله بإطلاق تحت اختيار المكلف إلا من حيث كان قضاء الشارع، وإذا كان يكون اختياره تابعا لوضع الشرع وغرضه، مأخوذاً من تحت الإذن الشرعي لا بالاسترسال الطبيعي، وهذا هو عين إخراج المكلف عن داعية هواه، حتى يكون عبد الله]. (٩٤)

وإليك أمثلة توضح المقصود :-

يقول الله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُغْيِ إِيمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُنَّ أَحْمَاراً بَرْقَصًا﴾. (٩٥)

فقد كلف الحالف والزم بأحد أمور ثلاثة، هو مختار بينها، يباح له أن يقوم بأي منها.

وإذا كنت تملك كوباً من لبن فإنه يباح لك أن تشربه، وأن تضع فيه عسلاً، وأن تخلطه بليمون أو برتقال أو تفاح أو موز، وأن تشرب بعضه وتترك بعضه، وأن تهديه لغيرك، لكن لا يباح لك أن تتفل أو تبصق فيه، أو أن تخلطه ببول أو دم أو خمر، أو نجس بل لا يباح لك أن تريقه على الأرض وغيرك في احتياج إليه.

وإذا كان على مائدتك أصناف من الطعام، بعضها حلال وبعضها حرام، لحم خنزير ولحم ضأن، ولحم ميتة ولحم مذكى، وخمر ولبن، فأنت مخير في دائرة المباح من الطعام والشراب، تأكل وتشرب من هذا وتدع ذاك، وتستهيئ منها هذا وتعاف منها ذاك، بعض الناس يشتهي الجراد وبعضهم يعافه، بعض الناس يشتهي الأرنب وبعضهم يعافه، رسول الله (ﷺ) يعاف الضب وخالد بن الوليد يلتهمه التهاما، حركة في دائرة محددة وحظر ومنع من تجاوزها إلى الحرام.

وإذا كنت تملك عشرين ثوباً حلالاً فإنه يباح لك أن تلبس منها ما تشاء في الصباح وما تشاء في المساء، وأن تهمل منها ما تشاء، وأن تعتز منها بما تشاء، لكن ليس لك أن تتجاوز بها دائرة المباحات إلى المحرمات، فلا يجوز لك أن تفسدها أو تحرقها، بل لا يجوز لك أن تلبسها فخراً ورياء الناس. وإذا كنت تملك مائة ألف دينار فإنه يباح لك أن تشتري منها عقاراً أو متاعاً أو سيارة أو مصنعاً أو متجراً أو مزرعة، أو تتنعم منها بأصناف النعم المباحة، أكلاً وشرباً ولباساً وسياحة، وكل إنسان أعلم بشئون دنياه وما يصلحها وما يفسدها، لكن لا يتجاوز دائرة المباحات، فلا يشتري منها خمرًا، أو خنزيرًا، ولا يتعامل بها في الربا، ولا يغش بها ولا يخادع، بل يحرم عليه أن يشعل في بعضها نارا، أو يمزقها ويرمى بها، بل يحرم عليه أن يقتري على نفسه، أو أن يسرف أو يبذر في إنفاقها. يقول (ﷺ) إن الله حد حدوداً فلا تقربوها، وفرض فرائض فلا تضيعوها، وسكت عن أشياء - لا عن نسيان، ولكن رحمة بكم - فلا تكلفوها أي فلا تتكلفوها، ولا تلزموا أنفسكم بها ولا تترمتوا في اقتفائها وتتبعها^(٩٦).

ويقول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا

فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ (٩٧)

ويقول ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (٩٨)

ويقول ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (٩٩)

ويقول ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (١٠٠)

ويقول ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ (١٠١)

ويقول ﴿وَلَا تُبْذِرْ بَذِيرًا﴾ (١٠٢) ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ (١٠٣)

ويقول (ﷺ) كل ما شئت والبس ما شئت ما أخطأتك خصلتان . سرف أو مخيلة (١٠٣)

وهكذا يتضح لنا بجلاء لا يقبل الشك أن المباح تكليف شرعي في دائرة اختيارية سواء أكان سبيله سبيل الحاجة البشرية، أو العادة، أو الجبلة، وسواء أكان حكم إباحته صادرا عن الله تعالى قرآنا، أو عن رسوله (ﷺ) قولاً أو فعلاً أو تقريراً.

وقد سبق أن ذكرنا قول الفخر الرازي [القسم الثاني الإباحة، وثبت بطرق ثلاثة :-

- ١ - أن يقول الشارع: إن شئتم فافعلوا، وإن شئتم فاتركوا.
- ٢ - أن تدل أخبار الشرع على أنه لا حرج في الفعل والترك.
- ٣ - أن لا يتكلم الشرع فيه ألبتة، ولكن انعقد الإجماع مع ذلك أن ما لم يرد فيه طلب فعل ولا طلب ترك فالمكلف فيه مخير.

فالإباحة لا تتحقق إلا على أحد هذه الوجوه الثلاثة المذكورة، وفي جميعها خطاب الشرع دل عليها، فكانت الإباحة من الشرع]. (٨)

ويقول (ﷺ) (كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء، ويتركون أشياء تقذرا، فبعث الله نبيه وأنزل كتابه، وأحل حلاله، وحرم حرامه. فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو) (١٠٤) ثم تلا قوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَمْرٌ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مِنْ حَرَمٍ مَعَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ﴾ الآية. (١٠٥)

قال الحافظ ابن حجر : والاستدلال بهذا للحل إنما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي (ﷺ). (١٠٦)

وإذا ثبت أن المباح تكليف شرعي ثبت أنه تشريع . وثبت أن كل أفعال النبي (ﷺ) تشريع .

● فعل المباح طاعة لله ورسوله يثاب عليه :

أولاً : لو وضعت أمام ابنك تفاحاً وبرتقالاً وموزاً وعنباً وتمرّاً، وقلت له : كل ما شئت من هذه الأصناف، فأكل منها ما أكل . أيكون مطيعاً، أم عاصياً؟ أيكون محسناً أم مسيئاً؟ لا خلاف أنه يكون مطيعاً محسناً، والمطيع المحسن يستحق الإحسان .

ولو أن آدم عليه السلام أكل من حيث شاء من ثمار الجنة ولم يأكل من الشجرة التي نهى عن الأكل منها، يكون مطيعاً؟ أم عاصياً؟ محسناً أم مسيئاً؟ لا شك أنه يكون مطيعاً محسناً يسحق الإحسان .

وحينما قال الله تعالى لمريم ﴿ وَهَرَىٰ إِلَيْكَ بِجَنَاحِ النَّخْلَةِ تُسَاقُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا ۖ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ۚ ﴾^(١٠٧) وفعلت مريم ما أمرت به، أكلت وشربت وقرت عينا فعلت ما هو في صالحها، وما هو محبوب لديها مما سبيله سبيل الحاجة البشرية، أن تكون مطيعة أم عاصية؟ لا شك أنها تكون طائعة . ففعل المباح طاعة لله ولرسوله ولو لم يصحبه قصد الطاعة، ولا نية التقرب .

ثانياً : يقول الله تعالى ﴿ إِن تَحْتَسِبُوا كِبَايَرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ۗ ﴾^(١٠٨) أي سيئاتكم الصغائر، فجعل الله تعالى في مقابل اجتناب الكبائر أجراً حسناً، وهو ما نعبّر عنه حين نقول : المحرم ما يعاقب على فعله، ويثاب على تركه، ولا خلاف في هذا بين العلماء إذا صاحب هذا الاجتناب نية الطاعة، وقصد التقرب، واستحضار الخوف من الله، لكن قصدنا من هذا البحث أن مجرد اجتناب الكبائر إحسان يثاب عليه، مهما كانت أسباب هذا الاجتناب، فقد ربط الله تعالى الأجر على الاجتناب ذاته، صاحبه نية تقرب أو لم تصاحبه .

ثالثاً : لا شك أن البعد عن الحرام يمنع العقاب عليه، ولو بدون قصد، فلا يعاقب على الزنا من لم يزن، حتى من همّ بالزنا ولم يزن لم يكتب عليه سيئة بل كتبت له حسنة،

مصدقاً لقوله (ﷺ) (ومن همَّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة). (١٠٩)

قال الحافظ ابن حجر، وظاهر الإطلاق أن الحسنة تكتب بمجرد الترك، ثم قال: ويحتمل أن تكون حسنة من ترك بغير استحضار الخوف من الله دون حسنة الآخر، لما تقدم أن ترك المعصية كف عن الشر، والكف عن الشر خير. (١١٠)

إن الاشتغال بالمباح - ولو بدون قصد الاستعانة به على البعد عن الحرام - يمنع من الاشتغال بالحرام، فهو وسيلة وسبب للبعد عن الحرام، فالجائع الذي يشتهي كل شيء لو أنك أشبعته من أقل الأشياء انصرفت نفسه عن أطيب الأطعمة، وأماننا الصائم قبل فطوره وبعد فطوره.

حتى الشهوة الجنسية - وهي أقوى ما يحكم الإنسان مما سبيله سبيل الحاجة البشرية - عندما تشور تتجه إلى الجميل والقيح، فإذا ما أشبعنا انصرفت عن الجميلة، وكثيراً ما يشمئز منها بعد أن تنطفئ شهوته، وينقضى مأربه، بل قد يعجز عن مباشرة الحرام إذا هو شبع من الحلال، ولذلك جاء في الحديث (إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله، فإن ذلك يرد ما في نفسه) وفي رواية الترمذي (فليأت أهله، فإن معها مثل الذي معها).

وفي حديث آخر (إذا أحدكم أعجبه المرأة، فوقع في قلبه فليعمد إلى امرأته، فليواقعها، فإن ذلك يرد ما في نفسه) (١١١)

فالاشتغال بالمباح - ولو بدون قصد - يساعد على البعد عن الحرام، فله أجر وثواب، أجر الوسيلة المباحة للغاية الواجبة أو المستحبة، كالخطوات إلى المسجد، وهذه النظرة هي التي دفعت الكعبى ليقول: لا يوجد مباح في الشريعة، بل إما أجر وإما وزر فمن اشتغل بمباح عن المعصية فهو مأجور عليه، وكل فعل يقال عنه: مباح. فهو في عينه ترك لمحذور، وترك المحذور واجب مثاب عليه (١١٢)

والحديث الصحيح يقول (وفي بضع أحدكم صدقة. قالوا: يارسول الله يأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر) (١١٣) فقد جعل (ﷺ) مجرد قضاء الشهوة مع الزوجة - وهو أمر مباح - جعل مجرد الاشتغال بهذا الأمر صدقة، لأن

الاشتغال به في ذاته انصراف عن الحرام، ولو كان الدافع إليه قضاء المتعة واللذة والشهوة البشرية.

رابعاً: يقول الله تعالى ﴿وَيَقُولُونَ يَتَوَلَّيْنَا مَالَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يَقَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَنَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ (١١٤) والمباح يدخل في هذا التعميم، ولا فائدة من وجوده إلا أن يثاب عليه إن شاء الله.

خامساً: يقول (عليه السلام) (ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) (١١٥) وفي رواية (إلا كان له صدقة فيها أجر) قال الحافظ ابن حجر: ويدخل الغارس الأكل في عموم قوله (إنسان) فإن فضل الله واسع وفيه التنويه بقدر المؤمن، وأنه يحصل له الأجر وإن لم يقصد إليه عينا. وقال الطيبي: الحديث يدل على أن أي مسلم يعمل أي عمل من المباح يتتبع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه إليه، ويثاب عليه (١١٦) وهذا دليل على أن كل مباح يفعل المسلم ويتتبع به هو أو غيره مثاب عليه إن شاء الله.

سادساً: إذا دعونا أناساً لطعامنا فأجابوا دعوتنا، وأكلوا طعامنا فرحنا بهم وسررنا وأحسننا وفادتهم ولقاءهم وشكرناهم، فكيف بالكريم الذي لا يقطع فيض كرمه وعطائه عمن عصاه وهو يبارزه بالمخالفة، يعطيه العافية والصحة والستر والرزق، وهو في حال ارتكابه الكبيرة، ويفتح له باب التوبة بعدها، ويفرح به حين يرجع إليه، ويبدل سيئاته حسنات، كيف يظن به أن يرجع من يجلس على مائدة رزقه المباح صفر اليدين؟ وهو الذي يحب أن يرى أثر نعمته على عبده؟ والمباح نعمة منه يظهر أثرها على من ينعم بها؟.

أمام هذه الأدلة تطمئن نفسي إلى أن فعل المباح طاعة يثاب عليه كرمياً وإحساناً، وحسبى أنني أحسن الظن في الله الكريم، الذي يقول في الحديث القدسي (أنا عند ظن عبدي بي إن ظن بي خيراً فله وإن ظن بي شراً فله). (١١٧) وإذا كان فعل المباح طاعة فهو شرع الله، لأنه لا ثواب إلا على شرع الله.

• التفريط والإفراط والضعف في فهم الشريعة وأصولها ومقاصدها:

ثلاثة أمراض ابتلى بها المسلمون فصاروا شيعاً وأحزاباً، كل حزب بما لديهم فرحون.

فريق يُقَرِّط في بعض أفعال الرسول (ﷺ)، ويخرجها من التشريع نهائياً، ويعتبرها وليدة الطبيعة والجبلة والعادة المحضة، ولا علاقة لها بالرسالة، ويستوى رسول الله (ﷺ) في فعلها بأي رجل ولو كان كافراً، فهي لا تخضع لوحي، ولا يجرسها وحي، ولا يؤخذ منها حكم شرعي.

وكان هذا الفريق بين مُقلٍّ يحصر هذه الأفعال في بعض ما سبيله سبيل الحاجة البشرية، وبين مكثّر أدخل فيها كل ما يتعلق بالمعاملات التي لم ترد في القرآن الكريم.

وفريق أفرط في تقدّيس المباحات من أفعاله (ﷺ)، فخلع عليها حكم السنة والاستحباب، وأضفى عليها صبغة الإلزام وجوب الاقتداء.

وليت كل فريق منهما عمل بما اعتقد، واكتفى في نفسه بما أصابه، ولم يعمل على نشر المرض بين الأصحاء، بل كل فريق نصب نفسه قائماً على حدود الله، داعياً إلى شرع الله، مصححاً مسار الآخرين، ليس بالحكمة والموعظة الحسنة، لكن بإصدار التعليقات إلى العلماء بأن يكونوا مثله، ولا يتجاوزوا ما هو عليه تارة^(١١٨) وبتسفيه الآخرين تارة أخرى.

* الظروف والملابسات عنصر أساسي في صدور الحكم :

لقد فعل رسول الله (ﷺ) أفعالاً مناسبة لظروفها وملابساتها، لا تقع منه لو كانت الظروف غير الظروف، فالتمسك بهذه الأفعال في غير ظروفها يشبه استعمال مكيف التبريد في الشتاء القاسي بحجة أنه استعمل في وقت من الأوقات.

رسول الله (ﷺ) أكل بأصابعه، ولعن أصابعه بعد الأكل، وأمر أصحابه بلعن الأصابع، وحثهم على لعق الإناء.^(١١٩)

هذا صحيح، ولكن ما هي الظروف التي فعل فيها ذلك؟ وأمر فيها بذلك؟.

لو أنك في صحراء لا ماء فيها، وليس معك من الماء إلا ما يكفي شربك، فوضعت طعامك المتيسر لك قطعاً من القرع مع قطعة من لحم كان مجففاً في الشمس تسح في ماء، فأخذت كسرة من خبز، وتبعت قطع القرع السابحة في مائها بأصابعك، فأكلت . . هل تبقى أصابعك بما عليها من دسم لتصيب ثيابك؟ أو تصيب ثياب الآخرين؟ أو تلوث بها كل ما لاقت؟ أو تلحقها حيث لا ماء؟ لقد شرع الله في مثل هذه الحالة التيمم بدل الوضوء

للصلاة، أفلا يشرع على لسان نبيه (ﷺ) لعق الأصابع؟ أليس لعق الأصابع في هذه الحالة أرقى عمل إنساني يحصل أكبر قدر ممكن من النظافة؟

وهب أنك في هذه الحالة ليس معك إلا إناء واحد، ستأكل فيه مرة ومرة ومرة فأكلت منه القرع ظهراً، وستضع فيه القرع في الليل، ولا ماء تغسله. هل تبقى مع بقايا طعامه يجمع الأتربة والهوماء؟ أو تلعبه بعد الأكل بأصابعك ولسانك وشفيتك؟

ماذا في لعق الإناء حينئذ؟ ألسنت تثاب على فعلك هذا حيث إنه نظافة؟ لو أن الإناء تكلم أيمدحك أم يذمك؟ أيستغفر لك أم يدعو عليك؟

إن استقذارنا للعق الأصابع بعد الأكل عرف وعادة، وإلا فلا فرق بين لعق الأصابع مرة واحدة في نهاية الأكل ولعق الملعقة في كل مرة ذهاباً وجيئة حتى سميت الآلة باسم اللعق (ملعقة) بقايا الطعام الذي فوق الأصابع هو بقايا الطعام الذي فوق الملعقة، وهو نفس الطعام الذي تناولناه بشغف وشهية. لكن للعرف والعادة احترامهما شرعاً. وما يستقذره الناس ينبغي اجتنابه حيث لا ضرورة، فمراعاة مشاعر الآخرين من أهم مطالب الإسلام، ومن أبرز مقاصده وأهدافه، لكن الضرورات تبيح المحظورات، واحتمال أخف الضررين واجب، ولعق الأصابع مع قبح المنظر أخف ضرراً من بقاء الدسم عليها وتلويثها ما تصيبه حيث لا ماء.

ولقد جربت هذه الأزمة، ومررت بمثل هذه الحالة حين تاهت بنا السيارة في صحراء نجد، ولم يبق معنا من الزاد والماء سوى علبه واحدة صغيرة من الخضار المحفوظ اشتركتنا نحن الخمسة في التقاط حباتها من الإناء غير المغسول، وتسابقنا في لعق إنائها بأصابعنا، ثم بشفاهنا وألسنتنا، وأدركنا قيمة هذه اللعقة، لا من حيث النظافة فحسب بل ومن حيث ما نحصل عليه بها من طعام، وتذكرنا ما قرأناه عن صحابة رسول الله (ﷺ) من أنهم كانوا يحملون معهم في سفرهم وغزواتهم النوى - نوى التمر - في أكياس، يمسونه عند الجوع، فقد روى مسلم عن أبي هريرة قال: لما كان غزوة تبوك أصاب الناس مجاعة. قالوا: يا رسول الله. لو أذنت لنا فنحرقنا نواضحنا - أى إبلنا - فأكلنا وادها؟ فقال رسول الله (ﷺ): افعلوا، قال: فجاء عمر، فقال: يا رسول الله. إن فعلت قل الظهر - أى قلّت الدواب - ولكن ادعهم بفضل أزوادهم، ثم ادع الله لهم عليها بالبركة، لعل الله أن يجعل في ذلك. فقال رسول الله (ﷺ): نعم. قال: فدعا

بنطع - بساط من جلد - فبسطه، ثم دعا بفضل أزوادهم . قال : فجعل الرجل يجيء بكف ذرة . قال : ويجيء الآخر بكف تمر . قال : ويجيء الآخر بكسرة . قال : وجاء ذو النواة بنواه . قيل له : وما كانوا يصنعون بالنوى ؟ قال : كانوا يمصونه ويشربون عليه الماء) (١٢٠)

فهل قوم بهذه الحالة تنكر عليهم أن يلعقوا أصابعهم وأن يلعقوا آنتهم ؟ .

رسول الله (ﷺ) في وقت السلم ، وفي إقامته في الحاضرة - المدينة - يتوضأ بالمد - أي بحفنة واحدة - من الماء ، ويغتسل بالصاع (١٢١) - بأى بأربع حفنات من الماء ، ويسنجمر بالحجارة قبل الاستنجااء ليققل بقدر الإمكان كمية الماء .

ولو أنه (ﷺ) عاش في زمننا ، وأمامه صنبور الماء الساخن ، وصنبور الماء البارد وصنبور الصابون السائل ، ورف الصابون الجامد ، وأنواع المجففات الهوائية مالعق الأصابع ، ولا أمر بلعقها ، وماحث على لعق الإناء وبجواره غسالة الأطباق .

ولو أنه (ﷺ) عاش في زمننا ، وفي بيئتنا لاغتسل تحت الدش بأكثر من مائة صاع وذلك جسمه مرات ومرات بمختلف أنواع الشامبو والمرطبات الجلدية ذات الروائح العطرية .

فالظروف والملابسات والمتغيرات جزء من الحكم ، بل هي أساسياته ومقتضياته .

وكان رسول الله (ﷺ) وصحابته يعدون سلاحهم لملاقاء الأعداء ، فيسوون النبل ويحدون السيف ، ويقيمون الرمح ، ويربطون الناقة والفرس والبغال في سبيل الله .

ولو أنه (ﷺ) عاش في زمننا أكانت شريعة إعداد القوة هي تلك التي كانت ؟ أم كانت ستتحوّل إلى الطائرة والسيارات المصفحة والدبابة والصاروخ ، بل والقنبلة الذرية ؟ وكافة أنواع التكنولوجيا الحربية الحديثة ؟ .

إن مشكلة الإسلام في بعض أهله الجامدين المتزمّتين المتطعين رمز التخلف « وعباد الصورة والظاهر ، يأكلون بأصابعهم وأكفهم في وسط قوم لا يلامس الطعام أيديهم ، يلعقون أصابعهم أمام قوم يشمّزون من هذا المنظر ، وقد يصابون بالمرض أو الغيثان .

وإن أنس لا أنسى يوماً دعيت فيه للغذاء لأول مرة في نجد عند قوم ، سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة وألف من الميلاد ، فوضعت أمامي على الأرض صحيفة كبيرة « عليها كومة من الأرز ، فوقها الضأن كاملاً ، وحول الصحيفة أطباق صغيرة بكل منها سائل

الصلصة، والتف المدعون حولها، وسلمت لي ملعقة على مضض من الداعى، وبدأنا نأكل، من حولي يأخذ القبضة من الأرز تعدل ملعقتين، يظل يقبضها ويبسطها حتى يعجنها، ثم يغمس قبضته بها فيها في طبق الصلصة، ثم يلقها في فمه، مبللا شعر لحيته الطويلة، وأغمضت عيني عنهم إذ أحسست بالغثان، لكنهم بدءوا يقطعون اللحم بهذه الأيدي ويقدمونها لي لأكلها، وبكل إصرار اضطررت لوضع قطعة في فمي، وكأني أدخل أصابعهم، وليس قطعة اللحم، وتحركت أمعائي، وتماكنت نفسي وأمسكت القلب في معدتي حتى وصلت بيتي، فأفرغت ما فيها ولازمت الفراش أياما يعلم الله آثارها على مستقبل حياتي الصحية.

أهذا هو الإسلام؟ من يقل منهم هذا هو الإسلام فهو لا يعرف الإسلام، الإسلام دين النظافة والمشاعر الإنسانية، والإحساس المرفه (لا يتناجى اثنان دون الثالث أجل ذلك يحزنه) (١٢٢) (كل مما يليك) (١٢٣) (لم يحب طعاما قط كان إذا اشتهاه أكله، وإن عافه تركه). (١٢٤)

إن مشكلة الإسلام في بعض أهله، وقد أخبرني بعض منهم عن يتصدون للدعوة في الخارج أنهم يذهبون إلى أوروبا وأمريكا، يدعون إلى الإسلام، ويأكلون على الأرض هناك وبأصابعهم، على أن هذه هي الصورة التي يدعون إليها، صورة الإسلام.

منفرون ورب الكعبة، فتانون ورب الكعبة، إن الإسلام رمز الطهر والنقاء والصفاء والنور والهداية، يسر لا عسر فيه، ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١٢٥) ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ قُلْ أَيسرُ دِينٍ ﴾ (١٢٦)

إن الإسلام دين الزينة والطيبات والجمال، دستور الخالد يقول ﴿ يَبْقَىٰ آدَمُ خَدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (١٢٧) ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (١٢٨) ﴿ إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ ﴾ (١٢٩) وفي رواية (أن النبي ﷺ رأى رجلاً رث الثياب، فقال له: إذا أتاك الله مالا فلير أثره عليك) قالها لرجل رآه في ثياب دون، وفي رواية أنه ﷺ رأى رجلاً شعثاً، قد تفرق شعره فقال: أما كان يجد

هذا مايسكن به شعره؟ ورأى رجلاً آخر وعليه ثياب وسخة، فقال (أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه). (١٣٠)

إن مشكلة الإسلام في بعض أهله المتشددین، ولا أراهم إلا أنهم كانوا سبباً في تفريط المفرطين، فالتطرف يخلق التطرف، والإفراط يخلق التفريط.

* ماذا يريد أصحاب تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية؟

أهم بهذا التجديد يصلحون عقيدة فاسدة؟ أم هم بهذا التجديد يهزون عقيدة صحيحة؟

ماذا يضر المسلم في عقيدته لو أنه اعتقد أن محمد (ﷺ) رسول في جميع أوقاته؟ رسول في جميع أقواله وأفعاله وتقريراته؟ منذ البعثة وإلى أن لحق بالرفيق الأعلى؟

على الرغم من أن هذه الدعوة حديثة العهد، وأن دعائها قلة لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، وأن صداها لم يكتب له القبول وأتباعها لا يزيدون، بل يتناقصون لكن خطرها شديد، وبعثها شر مستطير. إن باب الشر المغلق إذا كسر غلقه لم يؤمن انفتاحه على مصراعيه، ومعظم النار من مستصغر الشرر، وسلب رسالة محمد (ﷺ) عن عشرة تصرفات يُتَبَحُّ لآخرين سلبها عن عشرين تصرفاً، ثم عن مائة تصرف، ثم عن المعاملات جميعها، ثم عن الشريعة كلها.

والعبرة ليست بحسن القصد في مثل هذه الأمور، إنما العبرة بالأثر والأخطار التي يمكن أن تنجم عن ثقب صغير في جدار كبير.

(وإن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالاً يهوى بها سبعين خريفاً في نار جهنم) (١٣١).

والله الهادي سواء السبيل، ، ،

التعليقات

- (١) سورة الكهف - الآية ٥٥
- (٢) سورة الأنفال - الآية ٣٢
- (٣) أخرجه مسلم - كتاب الزكاة
- (٤) أخرجه مالك في الموطأ / كتاب الزكاة
- (٥) لسان العرب ١٣ / ٢٢٥
- (٦) أخرجه أحمد ١ / ٢٩٦
- (٧) الإحكام في أصول الأحكام ١ / ١٢٣
- (٨) المحصول في علم الأصول ٣٥٨
- (٩) إمام الحرمين ١ / ٩٩ وما بعدها
- (١٠) سورة المؤمنون - الآية ٧١
- (١١) الموافقات للشاطبي ١ / ١٢٢ وما بعدها بتصرف
- (١٢) الإحكام في أصول الأحكام ١ / ١٢٣
- (١٣) أخرجه البخاري / كتاب الأطعمة - باب القضاء بالربط
- (١٤) البرهان لإمام الحرمين الجويني ١ / ٤٨٧ وما بعدها
- (١٥) المصدر السابق ص ٤٩٨
- (١٦) الموافقات ٤ / ٥٨
- (١٧) مجموعة الفتاوى ١٨ / ١١ ، ١٢
- (١٨) كان - رحمه الله تعالى - استاذاً ورئيس قسم أصول الفقه في كلية الشريعة - جامعة الأزهر - توفي سنة ١٩٨٣ م
- (١٩) بحوث في السنة المشرفة ص ١٥ للأستاذ الدكتور عبدالغني عبدالخالق
- (٢٠) انظر مجلة مركز بحوث السنة والسيرة - العدد الثالث ص ٣٢ وما بعدها
- (٢١) الإسلام عقيدة وشرعة ص ٥٠٨ وما بعدها - نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٨٥ م
- (٢٢) المصدر السابق
- (٢٣) سورة المائدة - الآية ٤
- (٢٤) أخرجه البخاري - كتاب الذبائح والصيد - باب صيد المعراض
- (٢٥) سورة المائدة - الآية ٣
- (٢٦) أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان - أبو داود / كتاب الطهارة - باب الوضوء بهاء البحر .
- (٢٧) سورة الأعراف - الآية ١٥٧
- (٢٨) أخرجه البخاري - كتاب الأطعمة - باب التسمية على الطعام والأكل باليمين
- (٢٩) أخرجه البخاري - كتاب الأطعمة - باب المؤمن يأكل في معنى واحد
- (٣٠) أخرجه البخاري - كتاب الأطعمة - باب الأكل مع الخادم
- (٣١) أخرجه ابن ماجه - كتاب الأشربة - باب ٢٥
- (٣٢) أخرجه البخاري - كتاب الأشربة - باب الشرب من فم السقاء
- (٣٣) أخرجه الحاكم بسند قوى
- (٣٤) أخرجه البخاري - كتاب الأشربة - باب النهي عن التنفس في الإناء
- (٣٥) أخرجه الترمذى - كتاب الأشربة - باب كراهية النفخ في الشراب . وقال : حديث حسن صحيح .
- (٣٦) انظر فتح الباري ١٠ / ٩٥

- (٣٧) أخرجه البخاري - كتاب الأشربة - باب الشرب في آنية الذهب والفضة
- (٣٨) أخرجه البخاري - كتاب الأشربة - باب تغطية الإناء
- (٣٩) أخرجه الترمذي - كتاب الأطعمة - باب كراهة الأكل من وسط الطعام . وقال : هذا حديث حسن صحيح .
- (٤٠) أخرجه مسلم - كتاب الأشربة
- (٤١) المصدر السابق
- (٤٢) السنة والتشريع للدكتور عبد المنعم النمر ص ٤٦
- (٤٣) المصدر السابق ص ٢٦ ، ٢٥
- (٤٤) أخرجه النسائي - كتاب الغسل / ١٠ وأصله في البخاري - كتاب الغسل
- (٤٥) أخرجه البخاري - كتاب النكاح
- (٤٦) أخرجه أحمد ٢٣٢ / ٦
- (٤٧) أخرجه البخاري - كتاب الوضوء باب الوضوء بالمد
- (٤٨) أخرجه البخاري - كتاب الوتر
- (٤٩) أخرجه البخاري - كتاب الصوم - باب الصوم في السفر
- (٥٠) أخرجه البخاري - كتاب الصوم - باب التنكيل لمن أكثر الوصال
- (٥١) انظر مجلة مركز بحوث السنة والسيرة - جامعة قطر - العدد الثالث
- (٥٢) المصدر السابق ص ٢٥
- (٥٣) المصدر السابق ص ٢٥
- (٥٤) المصدر السابق ص ٢٨
- (٥٥) المصدر السابق ص ٥٦ ، ٥٥
- (٥٦) المتوفى سنة ٢٧٦ هـ
- (٥٧) الإحكام في الفرق بين الفتاوي والأحكام وتصرفات القاضي والإمام
- (٥٨) متفق عليه - البخاري - كتاب النكاح - باب لا تنكح المرأة على عمته
- (٥٩) تأويل مختلف الحديث ص ١٩٦
- (٦٠) أخرجه البخاري - كتاب النفقات والبيوع ، وأخرجه مسلم - كتاب الأقضية
- (٦١) الفروق ١ / ٢٠٥ وما بعدها ، والأحكام - والسؤال ٢٥ ص ٨٦ - ١٠٩
- (٦٢) أخرجه البخاري - كتاب الأضاحي
- (٦٣) انظر ص ٦٣ من مجلة بحوث السنة والسيرة / جامعة قطر - العدد الثالث
- (٦٤) انظر ص ٧٠ من المصدر السابق
- (٦٥) انظر ص ٩٤ من المصدر السابق
- (٦٦) انظر ص ٩٤ وما بعدها من المصدر السابق
- (٦٧) سورة التوبة - الآية ١٢٨
- (٦٨) أصله في البخاري ومسلم - كتاب السهو في الصلاة
- (٦٩) أصله في البخاري - كتاب الجنائز - وانظر فتح الباري ٣ / ٢٠٨
- (٧٠) فتح الباري ١٠ / ٥٢١
- (٧١) سورة ق - الآية ١٨
- (٧٢) سورة التحريم - الآية ١ ، ٢
- (٧٣) سورة عبس - الآيات ١ - ١١
- (٧٤) سورة الأحزاب - الآية ٣٧

- (٧٥) سورة الأحزاب - الآية ٢١
- (٧٦) أخرجه أبو داود - كتاب الصلاة - باب الصلاة في النعل
- (٧٧) اللفظ لابن خزيمة وابن حبان - وأصله في البخاري
- (٧٨) الضب حيوان جلي يكثر في البلاد العربية من جنس الزواحف، غليظ الجسم خشنه، وله ذنب عريض حرش أعقد.
- (المعجم الوسيط) يشبه ما يعرف في بعض البلاد (بالسحلية الكبيرة)
- (٧٩) أخرجه البخاري - كتاب الصيد والذبائح - باب الطيب
- (٨٠) أخرجه البخاري - كتاب جزاء الصيد - باب لا يشير المحرم إلى الصيد
- (٨١) انظر فتح الباري ٣٨/٤
- (٨٢) أخرجه النسائي وابن ماجه - وأبو داود / كتاب الطهارة - باب الاستبراء من البول
- (٨٣) أخرجه مسلم - كتاب الطهارة
- (٨٤) المصدر السابق
- (٨٥) المصدر السابق
- (٨٦) المصدر السابق
- (٨٧) المصدر السابق
- (٨٨) النووي شرح مسلم (كتاب الحيض)
- (٨٩) أخرجه البخاري - كتاب اللباس - باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار
- (٩٠) المصدر السابق
- (٩١) المصدر السابق
- (٩٢) أخرجه البخاري - كتاب اللباس - باب لا يمشي في نعل واحدة
- (٩٣) أصله في البخاري ، وانظر ما يتعلق باللباس في فتح الباري ١٠/٢٦٤ وما بعدها
- (٩٤) الموافقات للشاطبي ٢ / ١٢٢ وما بعدها
- (٩٥) سورة المائدة - الآية ٨٩
- (٩٦) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤ / ١١٥ كتاب الأطعمة
- (٩٧) سورة الأعراف - الآية ٣٢
- (٩٨) سورة الأعراف - الآية ٣١
- (٩٩) سورة الأعراف - الآية ١٦٠
- (١٠٠) سورة المائدة - الآية ٩٣
- (١٠١) سورة الإسراء - الآية ٢٩
- (١٠٢) سورة الإسراء - الآية ٢٦ ، ٢٧
- (١٠٣) أخرجه البخاري معلقا - كتاب اللباس - باب قول الله تعالى ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده﴾؟
- (١٠٤) أخرجه ابن مردويه ، وصححه الحاكم عن ابن عباس
- (١٠٥) سورة الأنعام - الآية ١٤٥
- (١٠٦) انظر فتح الباري ٩ / ٥٧٢
- (١٠٧) سورة مريم - الآية ٢٥ ، ٢٦
- (١٠٨) سورة النساء - الآية ٣١
- (١٠٩) اللفظ للبخاري - كتاب الرقاق - باب من هم بحسنة أويستة
- (١١٠) انظر فتح الباري ١١ / ٣٣٤

- (١١١) أخرجه مسلم - كتاب النكاح . والترمذي - كتاب الرضاع
 (١١٢) أنظر إمام الحرمين الجويني ٩٩/١ ، ٢٩٤/١
 (١١٣) أخرجه مسلم - كتاب الزكاة
 (١١٤) سورة الكهف - الآية ٤٩
 (١١٥) أخرجه البخاري - كتاب الحرث والمزارعة - باب فضل الزرع والغرس - وملحق الرواية لمسلم
 (١١٦) أنظر فتح الباري ٦/٥
 (١١٧) أخرجه البخاري - كتاب التوحيد - باب (ويحذركم الله نفسه) واللفظ لأحمد ٣٩١/٢
 (١١٨) أنظر مجلة مركز بحوث السنة والسيرة - جامعة قطر - العدد الثالث ص ٩٤
 (١١٩) البخاري - كتاب الأطعمة - باب لعق الأصابع
 (١٢٠) أخرجه مسلم - كتاب الإيمان - باب من مات على التوحيد دخل الجنة
 (١٢١) أخرجه البخاري - كتاب الوضوء - باب الوضوء بالمد
 (١٢٢) أصله في البخاري - كتاب الاستئذان - باب لا يتناجي اثنان دون الثالث
 (١٢٣) أخرجه البخاري - كتاب الأطعمة - باب التسمية على الطعام والأكل باليمين والأكل عما يليك
 (١٢٤) أخرجه البخاري - كتاب الأطعمة - باب ما عاب طعاما قط
 (١٢٥) سورة المائدة - الآية ٦
 (١٢٦) سورة الحج - الآية ٧٨
 (١٢٧) سورة الأعراف - الآية ٣١ ، ٣٢
 (١٢٨) أخرجه مسلم - كتاب الإيمان ، جوابا عن سؤال : إن الرجل يحب أن يرى ثوبه حسناً ونعله حسنة .
 (١٢٩) أخرجه البيهقي بإسناد جيد
 (١٣٠) أخرجه النسائي وأبو داود كتاب اللباس - باب في غسل الثوب وصححه ابن حبان والحاكم
 (١٣١) أصله في البخاري - كتاب الرقاق - باب حفظ اللسان

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

* * * * *

